أخلاقيات العدالة
في عهد أمير المؤمنين
الإمام علي بن أبي طالب (ع)
للأشتر النخعي (رض)

الباحث

هاشم حسين ناصر المحنك

جامعة الكوفة

مركز دراسات الكوفة

أخلاقيات العدالة في عهد أميرالمؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (ع) للأشتر النخعي (رض)

الباحث: هاشم حسين ناصر المحنك

(جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة)

المقدمة

تنبثق الرسالة الإنسانية من عظماء القادة، فلا يعرف البناء والعمران المادي والمعنوي والنفسي، إلاّ مَنْ يعرف مناهجه وأصوله والأسس التي يتوجب القيام عليه وتواصله وتلاحقه عِبر الأجيال..

فما يقوم على أقوم الأسس وأمتنها، يتلاحق علوّاً واستقامة وقوّة، ويكاد الضعف أن ينعدم في بنائه، وتتوسع فرص النجاح في تحقيق انسيابية مجريات الحياة السلمية والشروع للوصول إلى الأهداف والغايات، بتخطّي ما يواجهه من مخاطر، واستثمار الفرص المتوافرة، والنتيجة يأخذ العمق الاستراتيجي منحاه باستمرارية وثبات..

وهذا جانب مِمّا أراده أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) من خلال كتاب أو عهد له (عليه

السلام) كتبه لَمَالِكَ بْنَ الحَارِثِ الأَشْتَرَ النخعي (رض) حينما ولاّه على مصر وأعمالها، بعد أنْ اضطرب أمر أميرها محمد بن أبي بكر (رض)، وهدفه (عليه السلام) حماية انسيابية حقوق كل ما تحتويه الدولة من الإنسان ونزولاً إلى ما يحيط به ويمتلكه، وبما يشغل الإنسان من مكانة، صعوداً حتى أعلى مستوى تنظيمي وقيادي في الدولة أو الإقليم أو الولاية أو حتى أصغر بلدة في الدولة الإسلامية، وبخُطى أخلاقية راسخة..

ومن العهد المبارك نستمد ما يرفد هذه الدراسة ومباحثها، لتسليط الضوء صوب ما يحقق سبل الإصلاح بكل أبعاده الإنسانية – الحضارية المواكب لكل عصر، وبما يناسبه من قدرات وثقافة تنظيمية، لرفع شأن الناس وتقدمهم وتنمية قدراتهم، بما فيه أنشطتهم أو مشاريعهم المختلفة، ليكون تكاملية (جِبَايَةَ خَرَاجِهَا، وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، وَاسْتِصْلاحَ أَهْلِهَا، وَعِمَارَةَ بِلادِهَا)..

والله المستعان به على أمور الدين والدنيا.

هاشم حسين ناصر المحنك

المبحث الأول

مـدخـل ومـفـا هـيـم

تبدأ الأعمال من مؤشر ومحور الأخلاق Ethics، حيث تدخل ضمن كل مفاصل الحياة، لكن المعضلة الوحيـــدة التي تواجه تطبيقها، هو ما يُوضع لها من مفـــاهيم ومـــا يتعرف على استعمالها..

ونرى قد يختلف مضامين مفهوم الأخلاق زماناً ومكانـــاً وموقفاً، وبما تتعارف عليه الأديان وتفسيرات مجتهديـــه، ومـــا تتعـــارف عليـــه الحضـــارات والثقافـــات والأيديولوجيات، وتطلعات ومبادئ وعقائد وأعـــراف وتقاليد ذلك المجتمع والبيئة، فيُستدرج المُشرِّع إلى حيث ما تعني بالظروف المواتية..

ومثلاً في الإسلام هناك مبدأ يقول؛ ما يقوم على باطـــل فهو باطل، أو ما يقوم على حرام فهو حرام في نشـــاطه ونتائجه، ويحدد ذلك الباطل والحرام، بما ورد في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشـــريفة وأقـــوال الأئمـــة (عليهم السلام)..

وقد يُخالف أو لا يطابق مفهوم الأخـــلاق في أدبيـــات وتطبيقات أيديولوجيات أخرى، كما هو عليـــه قيـــام مشاريع في البيئة الأوربية محرّمة في الإسلام، كصـــناعة الخمور وما يضعون لها من معايير الجودة، أو تنظيم عقود الربا والالتزام بها، أو بيع وشـــراء المحرمـــات بقـــوانين ولوائح معينة، ويُعد الأداء والالتزام بالجودة، هو جـــزء من الأخلاقية والعدالة..

ونرى الإسلام يرفضه جملة وتفصيلاً قبل الشروع فيـــه، والتعامل بمثل هذه الأنشطة خارج حـــدود الإســـلام، بأعراف وما يُسن من لوائح وقوانين الدولة، ويتم تحديد ما يُنظِّم هذه الأنشطة، وتســـمى في مختلـــف العلـــوم؛ أخلاقيات العمل work ethics..

وينطبق ما تقدّم من القـــول علـــى مفهـــوم العدالـــة Justice، وينجر على تطبيقاتهـــا،فنرى مـــا يعـــني في أيديولوجية ومبادئ النظام الرأسمالي يختلف عن النظـــام الاشتراكي أو النظام المختلط أو النظـــام الإســـلامي، وأيضاً تطبيقات العدالة في استخدام الأسلوب الإداري

للدولة أو المشاريع المختلفة، وكما هو عليه مثلاً بمنهج الأنظمة الدكتاتورية أو الديمقراطية..[1]

وعموماً يعني (العدل) في (لسان العرب)؛ ما قام في النفوس أَنه مُسْتقيم، وهو ضِدُّ الجَوْر.

وعَدَل الحاكِمُ في الحكم يَعْدِلُ عَدْلاً وهو عادِلٌ من قوم عُدُولٍ وعَدْلٍ، وعَدَل عليه في القضيَّة، فهو عادِلٌ، وبَسَطَ الوالي عَدْلَه ومَعْدِلَته.

وفي أَسماء الله سبحانه: العَدْل، هو الذي لا يَمِيلُ به الهوى فيَجورَ في الحكم، وهو في الأَصل مصدر سُمِّي به فوُضِعَ مَوْضِعَ العادِلِ، وهو أَبلغ منه لأَنه جُعِلَ المُسَمَّى نفسُه عَدْلاً، وفلان من أَهل المَعْدِلة أَي من أَهل العَدْل.

والعَدْلُ: الحُكْم بالحق، يقال: هو يَقْضي بالحق ويَعْدِلُ.

وهو حَكَمٌ عادِلٌ: ذو مَعْدَلة في حكمه.

ورَجُلٌ عَدْلٌ بيِّن العَدْلِ والعَدَالة: وُصِف بالمصدر، معناه ذو عَدْلٍ.

---

١ - راجع على سبيل المثال : هاشم حسين ناصر المحنك / الإدارة والأسلوب القيادي في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف / العراق .

والعَدالة والعُدولة والمَعْدِلةُ والمَعْدَلةُ، كلُّه: العَدْل.

والعَدْلُ الذي لم تَظْهَر منه رِيبةٌ.

وكَتَب عبدُ الملك إِلى سعيد بن جُبَير يسأَله عن العَدْل فأَجابه: إِنَّ العَدْلَ على أَربعة أَنحاء: العَدْل في الحكم، قال الله تعالى: وإِن حَكَمْتَ فاحْكُمْ بينهم بالعَدْل.

والعَدْلُ في القول، قال الله تعالى: وإِذا قُلْتُم فاعْدِلوا:

والعَدْل: الفِدْية، قال الله عز وجل: لا يُقْبَل منها عَدْلٌ.

والعَدْل في الإِشْراك، قال الله عز وجل: ثم الذين كفروا برَبِّهم يَعْدِلون؛ أَي يُشْرِكون.

وأَما قوله تعالى: ولن تَسْتَطِيعوا أَن تَعْدِلوا بين النساء ولو حَرَصْتُم؛ قال عبيدة السَّلماني والضَّحَّاك: في الحُبِّ والجِماع.

وفلان يَعْدِل فلاناً أَي يُساويه. ويقال: ما يَعْدِلك عندنا شيءٌ أَي ما يقَع عندنا شيءٌ مَوْقِعَك.

وعَدَّلَ المَوازِينَ والمَكاييلَ: سَوَّاها.

وعَدَلَ الشيءَ يَعْدِلُه عَدْلاً وعادَله: وازَنَه.

وعادَلْتُ بين الشيئين، وعَدَلْت فلاناً بفلان إِذا سَوَّيْت بينهما.

وتَعْدِيلُ الشيء: تقويمُه، وقيل: العَدْلُ تَقويمُك الشـــيءَ بالشيءِ من غير جنسه حتى تجعله له مِثْلاً.

والعَدْلُ والعِدْلُ والعَدِيلُ سَواءٌ أَي النَّظِير والمَثِيل، وقيل: هو المِثْلُ وليس بالنَّظِير عَيْنه.. [1]

والعدل لا يقوم بناءه إلاّ بإحقاق الحـــق، وهـــو مـــن الفضائل الأربعة الرئيسية في الفلسفة اليونانية والمتكونة عند أفلاطون من؛ الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة.

وسئل (عليه السلام) : أَيهما أَفضل: العَدل، أَو الجود ؟ فقال (عليه السلام) : العَدْلُ يَضَعُ الأُمُـــورَ مَوَاضِـــعَهَا، وَالجُودُ يُخْرِجُهَا مِنْ جهَتِهَا، وَالعَدْلُ سَائِسٌ عَامٌّ، وَالجُودُ عَارِضٌ خَاصٌّ، فَالعَدْلُ أَشْرَفُهُمَا وَأَفْضَلُهُمَا.

وأخلاقية العدالة تدخل في الإسلام ضمن كل أنشـــطة الحياة المنظورة وغير المنظورة، في النية والعمل والنتائج.. ولذا يؤشر في أدبيات كل علم، أنّ الأخلاق والعدالـــة يأخذان خصوصياتهما في التطبيق والنتائج..

---

١ - راجع ؛ إبن منظور / لسان العرب / مج ١١ / دار صـــادر - دار الفكـــر / بيـــروت / لبنـــان / ط ٣ / ١٩٩٤.

ومما يدخل ضمن العهد المبارك؛ الإدارة بشقيها: الإدارة العامة Public Administration التي هدفها يرتبط لتحقيق المصلحة العامة وارتباطها بعموم الناس وليس بالضرورة تحقق الربح، وتمويلها من ميزانية الدولة وتخضع للمحاسبة الحكومية، والكادر الوظيفي عمومي وتنطبق عليهم قوانين وقواعد ولوائح الخدمة الحكومية المدنية من الاختيار والاختبار والتعيين والفصل والتقاعد والعلاوة والترقية، وعددهم وتشكيلات كبيرة ومنها جانب التخصصات المالية والإيرادات، وحمايتهم أثناء القيام بواجباتهم ومهامهم وفق قوانين لتحقيق الأهداف والغايات العامة، وبشكل عام تتخصص هذه الأجهزة بالجانب الخدمي ويغلب هذا الطابع عليه، وتخضع لمختلف الرقابات وخصوصاً الرقابة الشعبية، وهي بهذا تمنح صلاحية محدودة ويؤدي إلى إنجاز أبطأ وروتين أكبر، ويختلف بالعموميات المتقدِّم الذكر عن إدارة الأعمال Business Administration حتى في طبيعة

عمليتي صنع واتخاذ القرارات وما يترتب عليها من أدوار ومهام وأسلوب تحقيق الأهداف..[١]

المبحث الثاني

أخلاقية العدالة وبعدها السياسي والإداري

يبدأ عهد الإمام علي (عليه السلام) باسم الإشارة (هذا)، الذي سبق كلمة (أمر)، ويعني أنّ هناك جهة اختيار للوظائف العامة وشاغله وصنع واتخاذ القرار Decision Making & Taking من القيادة العليا المتمثلة بحكومة أَمير المُؤْمِنين الإمام علي (عليه السلام) ، وهي وحدة أوامر التي تتطلبها القيادة..

---

١ - راجع مثلاً :

- Dess , Gregory G. & Other " Strategic Management ; creating competitive advantages " ٣th Ed . , McGraw-Hill Companies, Inc., New York, Americas, ٢٠٠٧.
- Glueck, William F. & Jauch, Lawrence R., " Business Policy And Strategic Management " , ٤ed , Megraw- Hill International Book Co., Tokyo , ١٩٨٤ .

ووحدة الأوامر مبنية على خطة عمل واستراتيجيات Strategies، جميعها تنصب في بودقة العهد، والهدف والغاية تنصب في الرقعة الجغرافية الموجّه إليها وهي (مصر)، والزمن (حين) ولاّه (عليه السلام) الولاية، ويعني هناك مسؤوليات شاملة بشمول النشاط الذي سيقوم به الشخص المحدد المتمثل بالأشتر (رض)، والتي تبدأ المسؤوليات Responsibilities بالبعد السياسي والإداري، وما يرتبط عليها من تحديد الرقابة Control ومستوى المركزية Centralization واللامركزية Decentralization وما يتطلبه من التزام أمام اللوائح والقوانين المعمول وفقها ، وما يكون عليه من القانون الإداري Administration Law المتكون من مجموعة القواعد القانونية الحاكمة لإدارة الدولة، بما فيه عملية صنع واتخاذ القرارات والإلزام بالجزاء على مَنْ خالفتها، وتدخل موجه ومنظم للإدارة العامة، بما فيها من مختلف الوظائف لتأدية مهامها الموكلة إليها، وبالرقابة المحددة ومن ضمنها الرقابة القضائية وما تشرعه الدولة بخصوص ذلك، وقد يكون المنظم والمحدد ما يتضمنه القانون

الدستوري Constitutional Law المتكون عموماً من مجموعة القواعد الأساسية المحدد لطبيعة ما تكون عليه الدولة وما ترسمه من قواعد الحكم فيها وما تحدده من الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان وما تبين من سلطات الدولة وتنظيمها وتبيان الاختصاص لهذه السلطات، وقد يختلف عن مفهوم الدستور Constitution بتفاصيل ما يتضمنه القانون الدستوري من المبادئ، وإلزامية ذلك وطبيعة الآلية وما إليه..[1]

ومحاور تنفيذ الأمر الرئيسية التي تشمل عمومية مباحث الدراسة تتكون من:

جِبَايَةَ خَرَاجِهَا، وهي أقوى دعم للدولة وانطلاقها، سواء كان ذلك من أنشطة الدولة الاستثمارية، أو الضرائب المترتبة على أنشطة الناس الاقتصادية.. ولا يمكن أن يكون إلاّ بوجود دعامة الأمن من التهديدات الداخلية والخارجية، المتجسدة بجهاد العدو..

---

١ - ينظر مثلاً :

- د . عاصم الأعرجي / مبادئ الإدارة العامة ؛ منظور سلوكي معاصر / مطبعة شفيق / بغداد / العراق / ط١/ ١٩٩٠ .

وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، مرتبط بمن يدعمه، ألا وهي القوى البشرية والآلة الحربية والاستقرار النفسي واستعمال الكلمة، ومستوى تبادل الثقة بين السلطة والناس.. ولا يكون ذلك إلاّ باستصلاح أهلها؛ نفسياً واقتصادياً واجتماعياً وتربوياً وثقافياً وتوعوياً.. إلخ.

وَاسْتِصْلاحَ أَهْلِهَا، لا يكون إلاّ بوجود الاستعدادات النفسية والرغبة والقدرة وتبادل الثقة بين الدولة والرعية، بتقديم أفضل الخدمات وتمهيد الأرضية المناسبة لأنشطتهم بحرية ما يتطلبه الظرف أو ما مهّدت له الشريعة الإسلامية.. ولا يكون ذلك إلاّ بعمارة البلاد وازدهارها وتطورها ونموها..

وَعِمَارَةَ بِلادِهَا، الثمرة الحقيقية والمؤشر الواضح لنجاح الحكومة في أي البلدان من العالم، وهو أساس الجباية والحماية والبناء الاجتماعي والاقتصادي والتربوي والثقافي والحضاري.. وما ينطوي عليه من فلسفة الدولة وأنشطتها المختلفة، وفي ضوء ذلك يمكن وضع المخطط التالي:

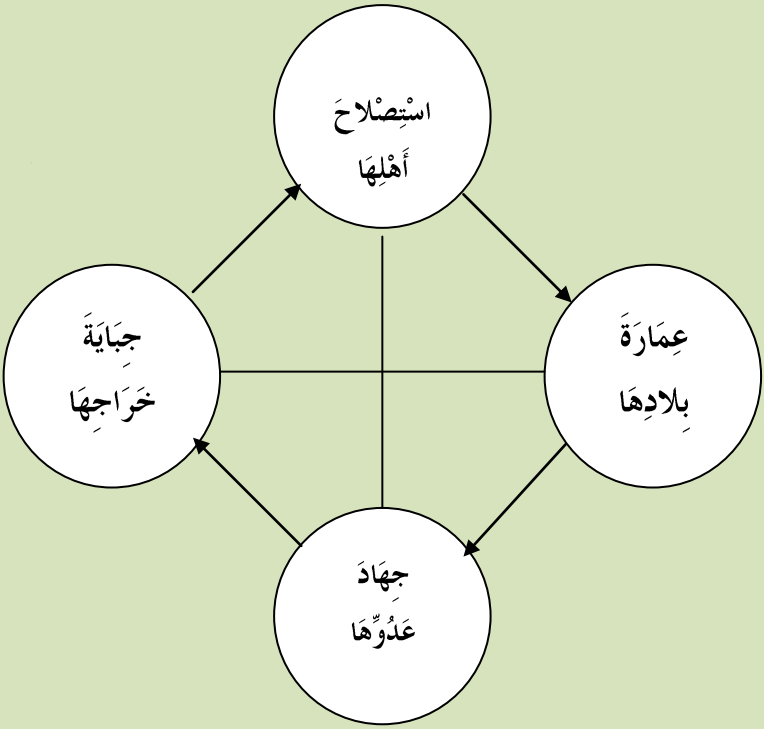

مخطط (١) يبين دورة تطور ونمو الحياة والحضارة

ولا بدّ من أرضية ينطلق منها القائد أو الحاكم العادل، ووفق عهد الإمام علي (عليه السلام) المبارك:

– بتَقْوَى اللهِ تعالى.. والتقوى في الطاعة تمثل الإخلاص لله عزّ وجل، وهو الاحتراز وصيانة النفس من العقوبة بطاعة الله، ليكون ميدانياً؛ التُّقَى رَئِيسُ الأَخْلاقِ؛ كما قال (عليه السلام).

– إيثَارِ طَاعَة الله عزَّ وجل، وهو مـــا يحقـــق الالتـــزام الأخلاقي في كل مناحي السلوك والأعمال والتعامل مع الطرف الآخر وفق ما أنزله ﷻ..

– إِتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي كِتَابِهِ (القـــرآن الكـــريم): مِـــنْ فَرَائِضِهِ وَسُنَنِهِ، الَّتِي لا يَسْعَدُ أَحَـــدٌ إلاَّ باتِّبَاعِهَـــا، وَلا يَشْقَى إلاَّ مَعَ جُحُودِهَا وَإِضَاعَتِهَا، وَأَنْ يَنْصُرَ اللهَ سُبْحَانَهُ بِقَلْبِهِ وَيَدِهِ وَلِسانِهِ؛ فإِنَّهُ، جَلَّ اسْمُهُ، قَدْ تَكَفَّلَ بِنَصْرِ مَنْ نَصَرَهُ، وَإِعْزَازِ مَنْ أَعَزَّهُ.

ولا يحقق وجوده في ساحة أخلاقية العدل ويتلمس المناخ النقي للسياسة وتطبيقاتها الإدارية إلاّ؛ (أَنْ يَكْسِرَ نَفْسَهُ مِنَ الشَّهَوَاتِ، وَيَزَعَهَا عِنْدَ الجَمَحَاتِ، فإِنَّ النَّفْسَ أَمَّارَةٌ بالسُّوءِ، إلاَّ مَا رَحِمَ اللهُ).

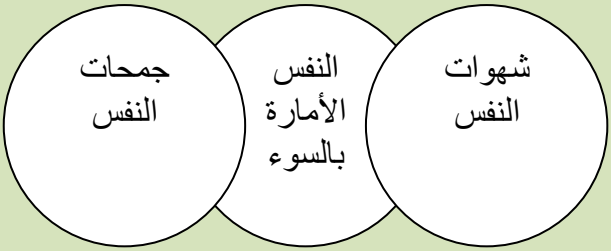

مخطط (٢) يبين منظومة القوّة النفسية التدميرية للإنسان

والسيطرة على النفس، بما يكفُّها عن شهواتها وما ترمي إليه من إشباع الغريزة الجامحة، والحيلولة دون تفعيل النفس الأمّارة بالسوء، تبنى منظومة القوّة البناءة للإنسان؛ بمكوناتها الفكرية والنفسية والسلوكية، ومرشحاتها المتمثلة في النفس اللوامة والنفس المطمئنة، وهي للشخص القيادي؛ منظومة قوّة متعاظمة، لتنفيذ المهام الموكلة إليه وفق الخطط المرسومة، بوساطة الآخرين مِمّن هم أهلاً بموضوعية ومؤتمنين على انسيابية العمل لتحقيق الأهداف والغايات، بما فيه خدمة الناس، وما يؤدي إلى انعكاسات مستقبلية لتواصل تنفيذ الخطط المرسومة، وتواصل النمو والتطور..

وللتاريخ السياسي أمرٌ فاعل وحاضر في فكر الناس وما جرى ويجري عليهم وما يترسب عنه من آثار على الوعي واللاوعي لديهم، مؤثراً في تجاوبهم وتعاونهم مع الشخص القيادي، لذا يسبقه بتطبيق أخلاقية العدل والرحمة، للوصول إلى تحقيق البعد الإنساني، وذلك بالقول:

(ثمَّ اعْلَمْ يَا مَالِكُ، أَنِّي قَدْ وجَّهْتُكَ إلى بِلادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دُوَلٌ قَبْلَكَ، مِنْ عَدْلٍ وَجَوْرٍ).

والاستعدادات النفسية والرؤى تبادلية بين القائد والناس؛(وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فيهِ مِنْ أُمُورِ الْوُلاةِ قَبْلَكَ، وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ، وَإِنَّمَا يُستَدَلُّ عَلى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجْرِي اللهُ لَهُمْ عَلى أَلْسُنِ عِبَادِهِ، فَلْيَكُنْ أَحَبَّ الذَّخَائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةُ العَمَلِ الصَّالِحِ، فامْلِكْ هَوَاكَ، وَشُحَّ بِنَفْسِكَ عَمَّا لا يَحِلُّ لَكَ، فَإِنَّ الشُّحَّ بالنَّفْسِ الإِنْصَافُ مِنْهَا فِيمَا أَحَبَّتْ أَوْ كَرِهَتْ).

والنص المبارك المتقدِّم يحمل في طياته الكثير من الجوانب منها ما يدخل ضمن:

علم النفس السياسي المتمثل بـــ (بِلادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَـــا دُوَلٌ قَبْلَكَ، مِنْ عَدْلٍ وَجَوْرٍ) والنتيجـــة (وَأَنَّ النَّـــاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فيهِ مِنْ أُمُـــورِ الْوُلاةِ قَبْلَكَ، وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ)..

النظرة الأخلاقية لإدارة البلاد والعباد، يكـــون تقـــويم التطبيقات ونتائج أخلاقية العدل من خلال المعلومـــات المرتدة للرأي العام؛ (وَإِنَّمَا يُستَدَلُّ عَلى الصَّالِحِينَ بِمَـــا يُجْرِي اللهُ لَهُمْ عَلى أَلْسُنِ عِبَادِهِ)، وهو ما تهتم به العلوم السياسية..

أمّا الجانب الآخر للسلوك القيادي المبني على الاستعداد وقوة الشخصية ومما يحمله من بُعد فكري تربوي قيادي، نابع من أَحَب الذَّخَائِر ذَخِيرَةُ العَمَلِ الصَّالِحِ، ولا يكون ذلك إلاّ بأن تَمْلِكْ أيها القيادي هَوَاكَ، وَشُحَّ بِنَفْســـكَ عَمَّا لا يَحِلُّ لَكَ، والسبب (فَإِنَّ الشُّحَّ بالنَّفْسِ الإِنْصَافُ مِنْهَا فِيمَا أَحَبَّتْ أَوْ كَرِهَتْ).

وما يدخل ضمن السلوكيات القيادية وعلـــم الـــنفس التنظيمي والإداري وحتى السياسي، بشـــقيه النفســـي والاجتماعي هو قوله (عليه السلام) :

(وَلا تَنْدَمَنَّ عَلى عَفْوٍ، وَلا تَبْجَحَنَّ بِعُقُوبَةٍ، وَلا تُسْرِعَنَّ إلى بَادِرَةٍ وَجَدْتَ مِنْهَا مَنْدُوحَةً، وَلا تَقُولَنَّ: إنِّي مُؤَمَّرٌ آمُرُ فأُطَاعُ، فَإنَّ ذلِكَ إدْغَالٌ فِي القَلْبِ، ومَنْهَكَةٌ للدِّينِ، وتَقَرُّبٌ مِنَ الغِيَرِ. وَإذَا أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانِكَ أُبَّهَةً أَوْ مَخِيلَةً، فَانْظُرْ إلى عِظَمِ مُلْكِ اللهِ فَوْقَكَ، وَقُدْرَتِهِ مِنْكَ عَلى مَا لا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ، فَإنَّ ذلِكَ يُطَامِنُ إليكَ مِنْ طِمَاحِكَ، ويَكُفُّ عَنْكَ مِنْ غَرْبِكَ، ويَفِيءُ إلَيْكَ بِمَا عَزَبَ عَنْكَ مِنْ عَقْلِكَ !).

فلو جزّئنا النص المتقدِّم لرأينا:

وَلا تَنْدَمَنَّ عَلى عَفْوٍ؛ وهو ما يدخل ضمن القدرة القيادية في دقة اتخاذ القرار، وإعطاء الفرصة المواتية لإصلاح النفس والإفادة من القدرات وبث الرغبات، ويشمل مضامينه علم النفس الإداري أو التنظيمي والقيادي، وما يحمله من قوّة شخصية القيادي..

وَلا تَبْجَحَنَّ بِعُقُوبَةٍ؛ لكون العقوبة وجِدّت لتكون ردعية وإصلاحية وليست انتقامية، لكونها آخر الدواء الْكَي والمتمثلة صورته بالعقوبة المناسبة بالتوقيت والموقع

والموقف، وهو ما يتوجب أن يعرفه ويكون من مبـــادئ القيادي القوي الشخصية..

وَلا تُسْرِعَنَّ إلى بَادِرَةٍ وَجَدْتَ مِنْهَا مَنْدُوحَـــةً؛ لكـــون الإسراع في كل شيء بدون رويّة وتخطـــيط، لا يأخـــذ مفعوله للتطوير والنمو في المشاريع المختلفة..

– وَلا تَقُولَنَّ: إنِّي مُؤَمَّرٌ آمُرُ فأُطَاعُ، – والســـبب –؛ فَإنَّ ذلِكَ إدْغَالٌ فِي القَلْبِ، ومَنْهَكَةٌ للدِّينِ، وتَقَرُّبٌ مِنَ الغِيَرِ. وهو دليل ما يتطلبه الحكم والقيـــادة إلتفـــويض بالمسؤولية وتحمُّل المسؤولية ويكون الشخص المكلّف بها أهلاً لها، وأيضاً يدل على ضرورة اللامركزية في الحكم أو القيادة، لكونها تحقق تنمية القدرات القيادية، وتـــبني الاستعدادات والقـــدرات والرغبـــات في النـــهوض في التنمية والتطوير وخدمة الناس تقرُّباً لله بذلك، وتسهِّل أمور كثيرة، بما فيها اختزال الوقت للبناء..

وَإذَا أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانكَ أُبَّهَةً أَوْ مَخِيلَةً، فانْظُرْ إلى عِظَمِ مُلْكِ اللهِ فَوْقَكَ، وَقُدْرَتِهِ مِنْكَ عَلى مَا لا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ، – والسبب – فَإنَّ ذلِكَ: يُطَامِنُ إليكَ مِنْ طِمَاحِكَ.

وَيَكُفُّ عَنْكَ مِنْ غَرْبِكَ.

وَيَفِيءُ إلَيْكَ بِمَا عَزَبَ عَنْكَ مِنْ عَقْلِكَ !

ولا يكون ذلك إلاّ وفق دراسة وتخطيط، لا يبتعد عنه الجانب الإنساني، ومنه العفو، وعدم التسرع في العقوبة، والمبدأ الإنساني النفسي الذي يحل مشكلة الخطأ، وبالخصوص الخطأ المتعمَّد، وما يقابله من عقوبة، والذي يُبني وفق معيار تشريعي محددة بمبدأ (ازْجُرِ المُسِيءَ بِثَوَابِ المُحْسِنِ)، ويضع مجالاً للجانب الاستشاري والتنفيذي، وقد يجمع بينهما، وخصوصاً في المواقف الخطرة، وهو أعلى مستوى متقدِّم لمراتب حقوق الإنسان ولأخلاقية العدالة، لهذا لا يكون في كل خطأ عقوبة، وخصوصاً لَمَنْ هو متعمِّد وفي عطاء واستعداد للمزيد من العطاء..

وهو ما يؤكده نص آخر للإمام علي (عليه السلام) : (وَلا يَكُونَنَّ المُحْسِنُ وَالمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ، فَإنَّ فِي ذلِكَ تَزْهِيداً لأَهْلِ الإحْسَانِ فِي الإحْسَانِ، وَتَدْرِيباً لأَهْلِ الإسَاءَةِ عَلى الإسَاءَةِ ! وَأَلْزِمْ كُلاًّ مِنْهُمْ مَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ).

وهو أدق نظام إسلامي وإنساني حضاري للحوافز، لكونه لا يحمل إلاّ أدق وأعمق أخلاقية للعدالة، فالمحقق للنتاج الفكري والإنتاج المادي أخذ حقه الحقيقي وضمن منافسة لرفع معنوياته، وإصلاح شأن المسيء وتقويم سلوكياته والتأثير عليها وتوجيهها نحو البناء والعطاء والاستعداد لبذل المزيد من السعي والمثابرة، وتحسين أداءه ليصل إلى مستوى زميله المعطاء..

وأيضاً ومن أجل تنمية القدرات على العطاء والأداء العالي High Performance وتحقيق أدق أخلاقية العدالة، يتوجب السعي وأداء أفضل السلوك القيادي القويم، وذلك أن يضع الشخص القيادي نصب عينيه عِظم الخالق وعِظم ملكه وعظيم قدرته عزّ وجل، وبها يرى صِغر حجمه وحجم ملكه وقدرته، ويتمثل لأخلاقيات القيادة وعدالتها، وهو أسلوب للعلاج النفسي ووقايته من جموحها فتُهلكه وتُهلك ملكه مادياً أو معنوياً..[1]

---

١ - راجع :

ومنهج الشخص القيادي أن يتطلّع إلى ما يوحِّد كلمة معيّته ورعيته ويرعى مستقبلهم، ويحقق ما يصبو إليه العامة لا الخاصة، وهنا للرأي العام أمرٌ في غاية الحساسية والخطورة، وهو ما يؤثر وينعكس آنياً ومستقبلاً على السلوك الجمعي أو الجماعي، مع مراعاة الحق والعدالة وبأرفع مستوى من الأخلاقية، ولذا يقول الإمام علي (عليه السلام) :

(وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الأُمُورِ إِلَيْكَ:

أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ.

وَأَعَمُّهَا فِي الْعَدْلِ.

وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ.

وفلسفة ذلك وإستراتيجيته القيادية وخصوصاً في ظل وعي الناس:

فَإِنَّ سُخْطَ العَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَى الخَاصَّةِ، وَإِنَّ سُخْطَ الخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى العَامَّةِ).

ويواصل الإمام (عليه السلام) :

- Wran, Daniel A., & Dan Voich ,Jr. " Management : Process Structure And Behavior " , John Wiohn Wiley & Inc. , New York , ١٩٨٤ .

(وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرَّعِيَّةِ أَثْقَلَ عَلى الْوَالِي:
مَؤُونَةً فِي الرَّخَاءِ.
وَأَقَلَّ مَعُونَةً لَهُ فِي البَلاءِ.
وَأَكْرَهَ للإِنْصَافِ.
وَأَسْأَلَ بالإِلْحَافِ.
وَأَقَلَّ شُكْراً عِنْدَ الإِعْطَاءِ.
وَأَبْطَأَ عُذْراً عِنْدَ المَنْعِ.
وَأَضْعَفَ صَبْراً عِنْدَ مُلِمَّاتِ الدَّهْرِ مِنْ أَهْلِ الخَاصَّةِ.
وَإِنَّمَا عِمَادُ الدِّينِ، وَجِمَاعُ المُسْلِمِينَ، وَالعُدَّةُ لِلأَعْدَاءِ، العَامَّةُ مِنَ الأُمَّةِ؛ فَلْيَكُنْ صِغْوُكَ لَهُمْ، ومَيْلُكَ مَعَهُمْ).

ويتمثل مما يُثقل على الوالي كما تم تجزئته من النص من أمور التعاون التبادلي بينه وبين الناس التي تكون ليس في أوانها.. وما يلحقها من مكانة العامة وبالخصوص الممتلكين الأدوات الموجهة بالوعي فيكونون كما يوضحه المخطط التالي:

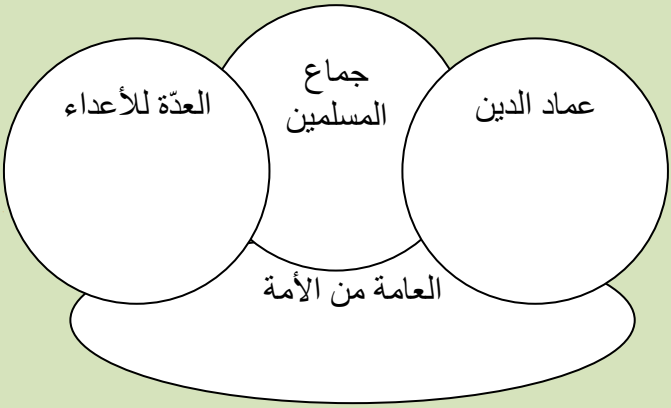

مخطط (٣) يبين مكانة العامة للدولة وأخلاقيات العدالة

ويضيف (عليه السلام) مما له علاقة وثيقة بأخلاقيات العدالة من الزاويتين السياسية والإدارية، وجانب منه يتداخل فيه؛ علم الاجتماع السياسي وعلم الأخلاق السياسي وعلم النفس السياسي وعلم النفس الإداري أو التنظيمي:

(وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ، وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ، أَطْلَبُهُمْ لِمَعَائِبِ النَّاسِ؛ فَإِنَّ فِي النَّاسِ عُيُوباً، الْوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا، فَلا تكْشِفَنَّ عَمَّا غابَ عَنْكَ مِنْهَا، فإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ، وَاللهُ يَحْكُمُ عَلى مَا غَابَ عَنْكَ، فاسْتُرِ العَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللهُ مِنْكَ مَا تُحِبُّ سَتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ).

ولجانب مسؤولية الرقابية وما يتطلبه من عيون للأمـــن والاستخبارات والمخابرات، هدفه وغايته تماسك المجتمع وحمايتهم التقويمية، لا الانتقـــام والتشـــبُّث التـــدميري بالسلطة، وبهذا الخصوص الأخلاقي للعدالة السياســـية الإدارية، يقول (عليه السلام) :

(أَطْلِقْ عَنِ النَّاسِ عُقْدَةَ كُلِّ حِقْدٍ، وَاقْطَعْ عَنْكَ سَـــبَبَ كُلِّ وِتْرٍ، وَتَغابَ عَنْ كُلِّ مَا لا يَضِحُ لَكَ، وَلا تَعْجَلَـــنَّ إلى تَصْدِيقِ سَاعٍ، فَـــإنَّ السَّـــاعِي غَـــاشٌّ، وَإنْ تَشَـــبَّهَ بالنَّاصِحِينَ).

ولا يقتصر رأي القائد على ما يُمليه رأيه، بمعنى آخر لا يستبد برأيه دون المشورة مِمّن هم أهلاً بالعلم والخـــبرة والدراية، وكل مَن يكون موضع ثقـــة وموضـــوعي في إبداء الآراء، وله المواصفات التي يوضحها أمير المؤمنين (عليه السلام) من خلال عهده للأشتر (رض) حيـــث يقول:

(وَلا تُدْخِلَنَّ فِي مَشُورَتِكَ بَخِيلاً يَعْدِلُ بِكَ عَنِ الفَضْلِ، وَيَعِدُكَ الفَقْرَ، وَلا جَبَاناً يُضْـــعِفُكَ عَـــنِ الأُمُـــورِ، وَلا

حَرِيصاً يُزَيِّنُ لَكَ الشَّرَهَ بِالجُورِ، فَإِنَّ البُخْلَ وَالجُبْنَ وَالحِرْصَ غَرَائِزُ شَتَّى يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ باللهِ).

وجدير بالذكر بأنّ الاستشارة بطبيعتها غير ملزمة للجهة أو السلطة التنفيذية، غي إنها ضرورية لاستقامة الخطط والتنفيذ وما ينعكس أثناء أو بعد التنفيذ..

ومن أجل أن تتحقق بلورة الخطط أو القرارات الدقيقة، يتطلب أن يتم رعاية العلم والعلماء، والابتعاد عن أشباه العلماء.. وقوّته (وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ العُلَمَاءِ، وَمُنَاقَشَةَ الحُكَمَاءِ، فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلادِكَ، وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ).

وهو بُعد آخر لدعم سياسة الدولة وإدارتها وفق استراتيجيات من شأنها أن ترفع من شأن البلاد، وتُبْعده عن مخاطر الفساد الفكري وانحرافه..

والخطوة الأخرى لحماية الدولة والحكومة ومستقبليهما، قيام المبدأ السياسي والإداري؛ (إِنَّ شَرَّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ للأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيراً، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الآثَامِ فَلا يَكُونَنَّ لَكَ بِطَانَةً، فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الأَثَمَةِ، وَإِخْوَانُ الظَّلَمَةِ، وَأَنْتَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الخَلَفِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ آرَائِهِمْ وَنَفَاذِهِمْ،

وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصَارِهِمْ وَأَوْزَارِهِمْ وَآثَامِهِمْ، مِمَّنْ لَمْ يُعَاوِنْ ظَالِماً عَلى ظُلْمِهِ، وَلا آثِماً عَلى إِثْمِهِ: أُولئِكَ أَخَفُّ عَلَيْكَ مَؤُونَةً، وَأَحْسَنُ لَكَ مَعُونَةً، وَأَحْنَى عَلَيْكَ عَطْفاً، وَأَقَلُّ لِغَيْرِكَ إِلْفاً، فاتَّخِذْ أُولئِكَ خَاصَّةً لِخَلَوَاتِكَ وَحَفَلاتِكَ، ثُمَّ لِيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلَهُمْ بِمُرِّ الحَقِّ لَكَ، وَأَقَلَّهُمْ مُسَاعَدَةً فِيمَا يَكُونُ مِنْكَ مِمَّا كَرِهَ اللهُ لأَوْلِيائِهِ، وَاقِعاً ذلِكَ مِنْ هَوَاكَ حَيْثُ وَقَعَ. وَالْصَقْ بأَهْلِ الوَرَعِ وَالصِّدْقِ؛ ثُمَّ رُضْهُمْ عَلى أَلاَّ يُطْرُوكَ وَلا يَبْجَحُوكَ بِبَاطِلٍ لَمْ تَفْعَلْهُ، فإِنَّ كَثْرَةَ الإِطْرَاءِ تُحْدِثُ الزَّهْوَ، وتُدْنِي مِنَ العِزَّةِ).

وكلما انطبق وصف الوظيفة على مواصفات شاغلها، تحقق تنفيذ المهام بأدق وأفضل نتاج، وكان الشخص المناسب في المكان والتوقيت المناسب، وابتعاد كل المستويات الوظيفية عن الفساد المالي والإداري مع مراعاة المصلحة العامة، وما يحقق التطور والنمو..

وقوة أخلاقية العدالة تولِّد الثقة المتبادلة بين الراعي ورعيته أو الشخص القيادي ومعيّته من العاملين معه، ولذا يقول (عليه السلام) :

(وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ بأَدْعَى إلى حُسْنِ ظَنِّ رَاعٍ بِرَعِيَّتِهِ مِنْ إحْسَانِهِ إلَيْهِمْ، وَتَخْفِيفِهِ المَؤُونَاتِ عَلَيْهِمْ، وَتَرْكِ اسْتِكْرَاهِهِ إيَّاهُمْ عَلى مَا لَيْسَ لَهُ قِبْلَهُمْ. فَلْيَكُنْ مِنْكَ فِي ذلِكَ أَمْرٌ يَجْتَمِعُ لَكَ بِهِ حُسْنُ الظّنِّ بِرَعِيَّتِكَ، فإنَّ حُسْنَ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْكَ نَصَباً طَوِيلاً. وَإنَّ أَحَقَّ مَنْ حَسُنَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ حَسُنَ بَلاؤُكَ عِنْدَهُ، وَإنَّ أَحَقَّ مَنْ سَاءَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ سَاءَ بَلاؤُكَ عِنْدَهُ).

ويتطلب التغيير؛ الأرضية القوية والصالحة والمناسبة بالتوقيت والمكان والموارد البشرية، في حالة اتجاه التغيير إلى الأحسن والأصلح، أمّا إذا كان التغيير خلاف ذلك، من شأنه أن يُربك الوضع الأمني والسياسي والإداري والاجتماعي، وقد لا يُحمد عُقباه، ولهذا يقول (عليه السلام):

(وَلا تَنْقُضْ سُنَّةً صَالِحَةً عَمِلَ بِهَا صُدُورُ هذِهِ الأُمَّةِ، وَاجْتَمَعَتْ بِهَا الأُلْفَةُ، وَصَلَحَتْ عَلَيْهَا الرَّعِيَّةُ. وَلا تُحْدِثَنَّ سُنَّةً تَضُرُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَاضِي تِلْكَ السُّنَنِ، فَيَكُونَ الأَجْرُ لِمَنْ سَنَّهَا، وَالوِزْرُ عَلَيْكَ بِمَا نَقَضْتَ مِنْهَا).

والرادع العظيم للفساد الإداري والمالي، ما يحمله الشخص من قويم البيئة التربوية ومعايير السلوك التنظيمي والقانوني، وما يكون عليه الدور الأساسي للجهاز الحكومي، وبموجبه يكون من مؤهلات الاختيار؛ (ثُمَّ الصَقْ بِذَوِي المُرُوءَاتِ وَالأَحْسَاب، وَأَهْلُ البُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، وَالسَّوَابِقِ الحَسَنَةِ؛ ثُمَّ أَهْلُ النَّجْدَةِ وَالشَّجَاعَةِ، وَالسَّخَاءِ وَالسَّمَاحَةِ؛ فَإِنَّهُمْ جِمَاعٌ مِنَ الكَرَمِ، وَشُعَبٌ مِنَ العُرْفِ)، وبه تتقوّم سياسة الدولة وتتواصل في مسيرتها التنموية الحقيقية، وضمان اختيار المستويات الإدارية على شاكلته، فتستقيم الحياة..

وإذا لم يتم الاختيار على وفق معايير مدروسة ومتوافرة لدى الشخص، سيكون مجالاً لاستشراء الفساد الإداري الذي يتم استغلال موظف الدولة لصلاحياته ومسؤولياته وموقعه الوظيفي بشكل غير مشروع ليحصل على مكسب غير مشروع.. أو قد يكون أداء أو تنفيذ الأعمال المخالفة للقوانين أو اللوائح أو التشريعات أو التعليمات، بشتى الوسائل المادية وغير

مادي، المباشرة وغير المباشرة أو باستغلال الثغرة أو الفجوة في تلك القوانين واللوائح..[1]

وقد يكون منفذ لفساد مالي بالاستغلال غير المشروع لكسب مادي.. وقد يشمل الجانبين فيكون الفساد الإداري والمالي، وربما يدخل كل الأنشطة فيدمِّر أهدافها وغاياتها، ويدخل هذا الفساد جانب من انحراف السلوك الإداري..

وأخلاقية العدالة تسهم بشكل فاعل في علاج هذا الجانب أو الوقاية منه بالاختيار الدقيق ووضع الشخص المناسب في المكان والتوقيت المناسبين، وهو ما أشار إليه النص التقدِّم المبارك..

وبُعد آخر يكون دعم وركيزة القدرات والرغبات والاستعدادات المادية والمعنوية؛ هي القوّة العسكرية التي تكون مبعث طمأنينة وسلام وحماية المنجزات المنفذة على أرض الواقع، ولذا يحتاج الشخص القيادي مبدأ؛

---

١ - راجع : - د . عائشة راتب / التنظيم الدولي ؛ القواعد العامة – الأمم المتحدة / الكتاب الأول / دار النهضة العربية / القاهرة / مصر / ١٩٧٠ .

(فَوَلِّ مِنْ جُنُودِكَ أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ لله وَلِرَسُولِهِ وَلإِمَامِكَ، وَأَنْقَاهُمْ جَيْباً، وَأَفْضَلَهُمْ حِلْماً، مِمَّنْ يُبْطِيءُ عَنِ الغَضَبِ، وَيَسْتَرِيحُ إلى العُذْرِ، ويَرْأَفُ بالضُّعَفاءِ، وَيَنْبُو عَلى الأَقْوِيَاءِ، وَمِمَّنْ لا يُثِيرُهُ العُنْفُ، وَلا يَقْعُدُ بِهِ الضَّعْفُ).

وهنا وصف الوظيفة تتوجّب أن تتطابق مع مواصفات شاغلها يكون:

أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ لله وَلِرَسُولِهِ وَلإِمَامِكَ،

وَأَنْقَاهُمْ جَيْباً، أي لا يدخل مال الحرام في مورده المالي والمبتعد عن السلوك المنحرف، وبهم يحمي الدين والدولة..

وَأَفْضَلَهُمْ حِلْماً، لكون الحلم يحقق التأنّي في اتخاذ القرار في أمور قد تجرُّ البلاد والناس إلى هاوية الحرب أو التدمير أو العنف، أو على أقل تقدير، أن يتخذ قراره في الوقت والمكان المناسبين..

مِمَّنْ يُبْطِيءُ عَنِ الغَضَبِ، وهو يتقوّم بالحلم ويكمله..

وَيَسْتَرِيحُ إلى العُذْرِ، لكون ليس كل ما يخطأ به المؤدي لمهامه، هو يستهدف التخريب أو الإخلال بالأمن والاستقرار..

ويَرْأَفُ بالضُّعَفاءِ، فليس وجود القوّة الأمنية هي للانتقام، وإنما لحماية كل ضعيف من الأقوياء، وخصوصاً مَنْ يُريد التعدِّي على رقاب الناس وأموالهم، وبه يحقق أخلاقية العدالة..

وَيَنْبُو عَلى الأَقْوِيَاءِ، أي يتجافى عنهم ويبعد..

وَمِمَّنْ لا يُثِيرُهُ العُنْفُ..

وَلا يَقْعُدُ بِهِ الضَّعْفُ..

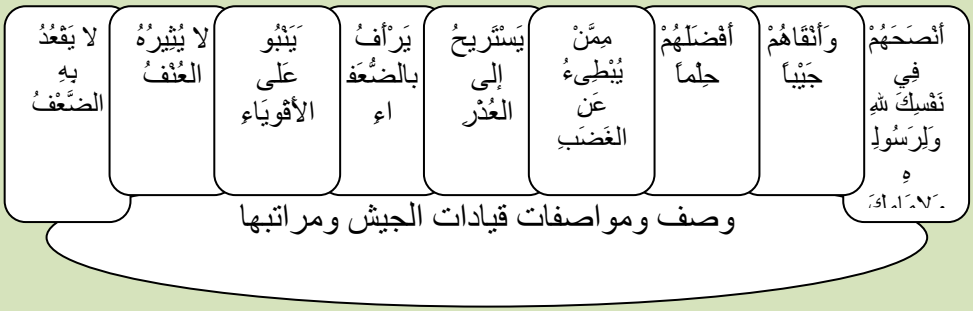

مخطط (٤) يبين ما يتطلبه قيادة ومراتب الجيش من وصف ومواصفات المهام العسكرية

وبذات الوقت؛ ما تقدّم ذكره يكون المناخ الوقائي المناسب في الاختيار الأخلاقي العادل، للابتعاد عن الفساد الإداري والمالي والأمني، أو على أقل تقدير، تحقيق هيبة الدولة، لتصبح دولة قانون، بحماية الجيش التريه المستقل..

وتكامله (ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ:

مِمَّنْ لا تَضِيقُ بِهِ الأُمُورُ. (لِما يحمله من قابليات ومؤهلات تتعدى أو بمستوى المهام، مِمّا يؤهله لتنفيذ الأعمال وفق المرسوم لها)

ولا تُمَحِّكُهُ الخُصُومُ. (له بُعد الصبر على الملمات، وإمكانات واستعدادات لاحتواء المشكلة، ووضع الحلول المناسبة لها، وهو يحتاج إلى قدرة نفسية لسماع المشكلة مهما كانت من قوّة وخطورة، فلا يصرُّ على رأيه ولجوجاً..).

وَلا يَتَمَادَى فِي الزَّلَّةِ. (ولا يستمر ويسترسل في السقطة في الخطأ، بل يحسب عواقب الأمور والسيطرة عليها وعلى آثارها المستقبلية، فالانحراف أثناء التنفيذ لابدّ أن

يكون لها علاجها المطلوب لئلا تتفاقم خطورة الانحرافات، وهو ما يُضعِف مكانة الشخص القيادي).

وَلا يَحْصَرُ مِنَ الفَيْءِ إلى الحَقِّ إذَا عَرَفَهُ. (فالفيء والحق متلازمان؛ في تقسيمه بين ما تحتاجه الدولة وما تحتاجه العامة، للوصول إلى أخلاقية العدالة في التوزيع).

وَلا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلى طَمَعٍ. (لأبعاد النفس وقوّة الإرادة لقويم السلوك، أمرٌ ضروري، للحيلولة دون انحرافها والسقوط في شرك الفساد الإداري والمالي، وما ينعكس على الرأي العام..).

وَلا يَكْتَفِي بأَدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ. (يعني لابدّ من الإحاطة بكل ملمات المشكلة وأسبابها وآثارها ومستوى تطورها الآني والمستقبلي، وكيفية السيطرة عليها وعلاجها، من أقربه إلى أبعده).

وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ. (وللشبهات خطورتها وما يترتب عليها، لعدم وضوح الحكم فيه بالنص، لذا لابدّ من الحد منها لئلا يُرتكب الأخطر منها إعادته إلى الجهة المعنية به، وهنا لابدّ من تفعيل التخصص وتقسيم العمل، وهو مبدأ من مبادئ الإدارة في اتخاذ القرار).

وَآخَذَهُمْ بالحُجَجِ. (وتبادل الآراء أمرٌ لمنطلق البناء وفق الفكر الأرجح، والتي قد تدخل ضمن الاستشارة ووضع الخطط ومواكبة تنفيذها).

وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّماً بِمُرَاجَعَةِ الخَصْمِ. (فمن صفات الشخص القيادي لا يطرأ عليه الضجر والملل، وتدخل مضامينه ضمن علم النفس الإداري).

وَأَصْبَرَهُمْ عَلى تَكَشُّفِ الأُمُورِ. (ومما تعني قدرة الشخص القيادي على السيطرة النفسية، فبلا صبر وتأنّي، قد ينحرف تنفيذ ما مخطط له، أو يكون صنع القرار واتخاذه في أي مجال ليس بمستوى المهام).

وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الحُكْمِ. (منهج الحكم يحتاج إلى الحزم في اتخاذ القرار في الحكم دون تردد، وذلك عند وضوح الحكم المطلوب اتخاذه، والمطابق للشريعة، فيكون أقطعهم لخصومة وأمضاهم..).

مِمَّنْ لا يَزْدَهِيهِ إطْرَاءٌ. (وهنا تتجلى القدرة القيادية المستوعبة لكل ما يدور حولها، فلا يحمل الرجل القيادي الغرور عند زيادة الثناء، فينسى رسالته في أخلاقيات العدالة والتي يبدأ تطبيقها على القيادي، ثم الانطلاق في

خدمة المهام الإنسانية.. وهو ما يأخذ بُعده النفسي والسياسي والإداري).

وَلا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ. (فالغور بالحكم والمسؤولية بلا إنسانية التطبيق الإداري والسياسي وأخلاقية العدالة الذي يحد من طغيان المنصب، ينحدر في خطورة الظلم ووخامته، فمراجعة النفس التقويمي يحقق صونها من الانحراف والتدمير..). وَأُولئِكَ قَلِيلٌ.

ولذا فإذا تعذّر مطابقة ما يوضع من وصف الوظائف أولاً، يمكن مؤقتاً أن نطابق أفضل مَنْ له المواصفات ضمن النسب المبني على التفاضل في الوصف الوظيفي، حتى يتسنّى تأهيل واختيار مَنْ ينطبق عليه الوصف الوظيفي..

والتشجيع على إسهام الأفراد في أخذ أدوارهم الحقيقية وفق ما يتم من كسب المهارات والكفاءات والمؤهلات؛ بالتعلم والتعليم والتدريب، وبطابعها المهني والتخصصي، والتحفيز بالمكافآت المادية وغير المادية، لتقديم أفضل الخدمات وتطوير أدورهم وبما يقتضيه طبيعة المؤسسة والمستويات والأنشطة الوظيفية، ويلعب

الاختيار الدقيق والمناسب في تنمية وتطـــوير القابليـــات والإمكانيات، لتواكب كل تطور يحصل وفق الـــتغيرات والتطورات الخارجية..

وتكاملاً لِما تقدّم، وبتقسيم وتوزيـــع المهـــام وتفعيـــل التخصص الوظيفي وبناء البعد اللا مركـــزي الملائـــم والمثمر في إدارة شؤون البلاد:

ثُمَّ أَكْثِرْ تَعَاهُدَ قَضَائِهِ

وَافْسَحْ لَهُ فِي البَذْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ.

وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إلى النَّاسِ.

وَأَعْطِهِ مِنَ المَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لا يَطْمَعُ فِيـــهِ غَيْـــرُهُ مِـــنْ خَاصَّتِكَ، لِيَأْمَنَ بِذلِكَ اغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ.

فانْظُرْ فِي ذلِكَ نَظَراً بَلِيغاً، فَإِنَّ هذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيراً فِي أَيْدِي الأَشْرَارِ, يُعْمَلُ فِيهِ بالهَوَى، وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنْيَا).

وهكذا تكون العدالة الأخلاقية الـــذي يُطلـــب فيهـــا الآخرة، فيجني كرامة الدنيا وحُسن ما بعدها، لتنطلق في منهج وصف ومواصفات الوظيفة، والداخلـــة ضـــمن تخصص إدارة الموارد البشرية، المرتبطة بالإدارة والنجاح السياسي الجماهيري أو الجماعي، وهو ما يدخل ضـــمن

علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع الإداري وعلم النفس الإداري..

والاختيار والتعيين لكل المستويات الإدارية، أمرٌ يجمع بين السياسة والاجتماع والتربية وسلوك الإدارة القويم وربما الإقتصادي.. وتقويماً (ثُمَّ انْظُرْ فِي اُمُورِ عُمَّالِكَ فاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَاراً، وَلا تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثْرَةً، فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الجَوْرِ وَالخِيَانَةِ)، ولكون الرشوة والمحسوبية والمحاباة والابتزاز وهدر المال العام وما شاكلها، تنبثق من الاختيار غير الصائب، وهي بطبيعة الحال أوجه متعددة للفساد الخطر، والمدمِّر لقويم النظام وانسيابيته وفاعليته..

والوقاية من الفساد والانحراف، هو ما يتوجب أن تبنى وفق السمات والرغبات والمؤهلات والاستعدادات والقدرات؛ (وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلِ التَّجْرِبَةِ وَالحَيَاءِ، مِنْ أَهْلِ البيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، وَالْقَدَمِ فِي الإسْلامِ المُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلاقاً، وَأَصَحُّ أَعْرَاضاً، وَأَقَلُّ فِي المَطَامِعِ إِشْرَاقاً، وَأَبْلَغُ فِي عَواقِبِ الأُمُورِ نَظَراً).

ويأتي دور تقييم الوظائف المبني على سياسة العدالة والمساواة والتكافؤ؛ (ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الأَرْزَاقَ:
فَإِنَّ ذلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلى اسْتِصْلاحِ أَنْفُسِهِمْ.
وَغِنًى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ.
وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ.
ومنطلقاً من فلسفة سبغ الأرزاق وما تقدّم ذكره من استصلاح النفس وضمان ماديات الحياة وفق تنمية الأمانة والامتثال لوحدة الأوامر واستيعاب حقيقة الدنيا وما هي آيلة إليه من زوال؛ (ثُمَّ تَفَقَّدْ أَعْمَالَهُمْ، وَابْعَثِ العُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالوَفَاءِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ فِي السِّرِّ لأُمُورِهِمْ حَدْوَةٌ لَهُمْ عَلى اسْتِعْمَالِ الأَمَانَةِ، وَالرِّفْقِ بالرَّعِيَّةِ. وَتَحَفَّظْ مِنَ الأَعْوَانِ؛ فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلى خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ، اكْتَفَيْتَ بِذلِكَ شَاهِداً، فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ العُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ، وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ، ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقَامِ المَذَلَّةِ، وَوَسَمْتَهُ بالخِيَانَةِ، وَقَلَّدْتَهُ عَارَ التُّهْمَةِ).
وكلما كان تحليل وتقييم الوظائف وتقويم الأداء يحمل أخلاقية العدالة، كلما ابتعد الفرد الشاغل للوظيفة عن

مغريات الحياة، ويبتعد عن ارتكاب المفاسد وفي مقدمتها الفساد الإداري والمالي، وخصوصاً مَنْ تـــزلُّ الماديـــات قدميه، وهمومه الدنيوية أكبر من همومه الأخروية..

وبخصوص الاختيار وتولية المسؤولية لِخيرهم ومَنْ هـــو أهلاً لها، وخصوصاً ما يتعلق بالرسائل وأسرار الدولة..

يضيف (عليه السلام) :

(ثُمَّ انْظُرْ فِي حَالِ كُتَّابِكَ، فَوَلِّ عَلى أُمُورِكَ خَيْـــرَهُمْ، وَاخْصُصْ رَسَائِلَكَ الَّتِي تُدْخِلُ فِيهَا مَكَائِدَكَ وَأَسْـــرَارَكَ بِأَجْمَعِهِمْ لِوُجُوهِ صَالِحِ الأَخْلاقِ مِمَّنْ:

لا تُبْطِرُهُ الكَرَامَةُ، فَيَجْتَريءَ بِـــهَا عَلَيْكَ فِي خِلافٍ لَكَ بِحَضْرَةِ مَلإٍ.

وَلا تَقْصُرُ بِهِ الغَفْلَةُ عَنْ إيرَادِ مُكَاتَبَاتِ عُمَّالِكَ عَلَيْـــكَ، وَإِصْدَارِ جَوَابَاتِهَا عَلى الصَّوَابِ عَنْكَ، فِيمَا يَأْخُذُ لَـــكَ وَيُعْطِي مِنْكَ.

وَلا يُضْعِفُ عَقْداً اعْتَقَدَهُ لَكَ.

وَلا يَعْجزُ عَنْ إطْلاقِ مَا عُقِدَ عَلَيْكَ.

وَلا يَجْهَلُ مَبْلَغَ قَدْرِ نَفْسِهِ فِي الأُمُورِ، فَإِنَّ الجَاهِلَ بِقَدْرِ نَفْسِهِ يَكُونُ بِقَدْرِ غَيْرِهِ أَجْهَلَ).

ولمعرفة القدرات والاستعدادات وما يـــرتبط بـــذلك، والأعمال المتطلب إنجازها، يحقق أفضل مـــا مطلـــوب لوضع تخطيط الموارد البشـــرية Planning Human Resources..

وأيضاً يكون الاختيار بمطابقة وصف الوظيفة مـــع مواصفات شـــاغلها وعمليـــة الاختيـــار Selection Process يبدأ من انتقاء الأفراد بموجب مبدأ الجـــدارة وبمنظور طبيعة العمل وما يطرأ عليه من تطور ونمو، وما يتطلبه من التحليل المسبق لأداء العمل أو الوظيفة؛ (ثُمَّ لا يَكُنِ اخْتِيَارُكَ إِيَّاهُمْ عَلى فِرَاسَتِكَ وَاسْتِنَامَتِكَ وَحُسْنِ الظَّنِّ مِنْكَ، فَإِنَّ الرِّجَالَ يَتَعَرَّضُونَ لِفِرَاسَـــاتِ الـــوُلاةِ بِتَصَنُّعِهِمْ وَحُسْنِ خِدْمَتِهِمْ، وَلَـــيْسَ وَرَاءَ ذلِـــكَ مِـــنَ النَّصِيحَةِ وَالأَمَانةِ شَيْءٌ. وَلَكِنِ اخْتَبِـــرْهُمْ بِمَـــا وُلُّـــوا لِلصَّالِحِينَ قَبْلَكَ، فاعْمِدْ لأَحْسَنِهِمْ كَانَ فِي العَامَّةِ أَثَراً، وَأَعْرَفِهِمْ بالأَمَانَةِ وَجْهاً، فَإِنَّ ذلِكَ دَلِيلٌ عَلى نَصِيحَتِكَ للهِ وَلِمَنْ وُلِّيتَ أَمْرَهُ. وَاجْعَلْ لِرَأْسِ كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُـــورِكَ رَأْساً مِنْهُمْ، لا يَقْهَرُهُ كَبِيرُهَا، وَلا يَتَشَتَّتُ عَلَيْهِ كَثِيرُهَا، وَمَهْمَا كَانَ فِي كُتَّابِكَ مِنْ عَيْبٍ فَتَغابَيْتَ عَنْهُ أُلْزِمْتَهُ).

وكأنّ النص المبارك اعتمدته أحدث أساليب إدارة الموارد البشرية في فلسفة الاختيار من النصيحة والأمانة، وما يلحقه من شروط الاختبار وعدم إغفال أهمية الخبرة المتراكمة في ظل الصالحين، وتحديد مهام أعمالهم ضمن الخريطة التنظيمية والهيكل التنظيمي، لتتحقق أخلاقيات العدل بالرقابة والإشراف، ليكون التقييم والتقويم؛ وفق موضوعية يدعمها فقه الأعمال، لإحقاق الحق دون ميول لا يوصَل بأخلاقيات الحق والعدل والمساواة..

والدعم الحكومي لتذليل الصعاب أمام منفذ المهام الموكلة إليه، بكل متطلباتها الإنسانية، ومعالجة ما تتطلبه حاجات الناس أولاً بأول مع صلاح النيّة وسلامة الناس، وبهذا يقول (عليه السلام) :

(ثُمَّ أمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لا بُدَّ لَكَ مِنْ مُبَاشَرَتِها: مِنْهَا إجَابَةُ عُمَّالِكَ بِمَا يَعْيَا عَنْهُ كُتَّابُكَ، وَمِنْهَا إصْدَارُ حَاجَاتِ النَّاسِ يَوْمَ وُرُودِها عَلَيْكَ بِمَا تَحْرَجُ بِهِ صُدُورُ أَعْوَانِكَ. وَأَمْضِ لِكُلِّ يَوْمٍ عَمَلَهُ، فَإنَّ لِكُلِّ يَومٍ مَا فِيهِ. وَاجْعَلْ لِنَفْسِكَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللهِ أَفْضَلَ تِلْكَ المَوَاقِيتِ،

وَأَجْزَلَ تِلْكَ الأَقْسَامِ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا للهِ إِذَا صَلَحَتْ فِيهَا النِّيَّةُ، وَسَلِمَتْ مِنْهَا الرَّعِيَّةُ).

ومواصلة لبناء الهيكل الإداري ووفق الدليل التنظيمي، وللتكامل ومعرفة كل صغيرة وكبيرة ودراية عينية بالبلاد والعباد ومطابقة السماع بالعيان، يُسترشد بمبدأ المنهجية القيادية التقويمية؛ (فَلا تُطَوِّلَنَّ احْتِجَابَكَ عَنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ احْتِجَابَ الوُلاَةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ شُعْبَةٌ مِنَ الضِّيقِ, وَقِلَّةُ عِلْمٍ بالأُمُورِ؛ وَالاحْتِجَابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ مَا احْتَجَبُوا دُونَهُ فَيَصْغُرُ عِنْدَهُمُ الكَبيرُ، وَيَعْظُمُ الصَّغِيرُ، وَيَقْبُحُ الحَسَنُ، وَيَحْسُنُ القَبِيحُ، وَيُشَابُ الحَقُّ بالبَاطِلِ. وَإِنَّمَا الوَالِي بَشَرٌ لا يَعْرِفُ مَا تَوَارَى عَنْهُ النَّاسُ بِهِ مِنَ الأُمُورِ، وَلَيْسَتْ عَلى الحَقِّ سِمَاتٌ تُعْرَفُ بِهَا ضُرُوبُ الصِّدْقِ مِنَ الكَذِبِ، وَإِنَّمَا أَنْتَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ: إِمَّا امْرُؤٌ سَخَتْ نَفْسُكَ بالبَذْلِ فِي الحَقِّ، فَفِيمَ احْتِجَابُكَ مِنْ وَاجِبِ حَقٍّ تُعْطِيهِ، أَوْ فِعْلٍ كَرِيمٍ تُسْدِيهِ ! أَوْ مُبْتَلًى بالمَنْعِ، فَمَا أَسْرَعَ كَفَّ النَّاسِ عَنْ مَسْأَلَتِكَ إِذَا أَيِسُوا مِنْ بَذْلِكَ ! مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ حَاجَاتِ النَّاسِ إِلَيْكَ مِمَّا

لا مَؤُونَةَ فِيهِ عَلَيكَ، مِنْ شَكَاةِ مَظْلِمَةٍ، أَوْ طَلَبِ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ).

وهو وجه آخر لأخلاقية العدالة التي تصون حقوق كل أطراف ذوو العلاقة على وفق قوله (عليه السلام) :

(ثُمَّ إِنَّ لِلْوَالِي خَاصَّةً وَبِطَانَةً، فِيهِمُ اسْتِئْثَارٌ وَتَطَاوُلٌ، وَقِلَّةُ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ، فَاحْسِمْ مَادَّةَ أُولئِكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الأَحْوَالِ. وَلا تُقْطِعَنَّ لأَحَدٍ مِنْ حاشِيَتِكَ وَحَامَّتِكَ قَطِيعَةً، وَلا يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدَةٍ، تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ، فِي شِرْبٍ أَوْ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ، يَحْمِلُونَ مَؤُونَتَهُ عَلى غَيْرِهِمْ، فَيَكُونَ مَهْنَأُ ذلِكَ لَهُمْ دُنَكَ, وَعَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

وَأَلْزِمِ الْحَقَّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ القَرِيبِ وَالبَعِيدِ، وَكُنْ فِي ذلِكَ صَابِراً مُحْتَسِباً، وَاقِعاً ذلِكَ مِنْ قَرَابَتِكَ وَخَاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ، وَآبْتَغِ عَاقِبَتَهُ بِمَا يَثْقُلُ عَلَيْكَ مِنْهُ، فَإِنَّ مَغَبَّةَ ذلِكَ مَحْمُودَةٌ).

وبهذا فعدالة القانون لا تحمي مَنْ يتجاوز القانون مهما كان، فليس هناك مَنْ هو فوق القانون، لكون الحق يأخذ مجراه في تنفيذ حكم القانون، ومن البديهي لا

حكم للقانون من غير دولة قويّة بحكومتها، والمراعية لكامل حقوق الإنسان..

ولذا قوة أخلاقية العدالة كامنة في قوة البناء القيادي؛ كشخصية القيادة المتمثلة بأعلى مستوى إداري حتى أدناه، وبُعد وعمق شخصية القائد، ومن هذا يتولّد؛ (وَإِنْ ظَنَّتِ الرَّعيَّةُ بِكَ حَيْفاً فأَصْحِرْ لَهُمْ بِعُذْرِكَ، وَاعْدِلْ عَنْكَ ظُنُونَهُمْ بإصْحَارِكَ، فَإِنَّ فِي ذلِكَ رِيَاضَةً مِنْكَ لنَفْسِكَ، وَرِفْقاً برَعِيَّتِكَ، وَإعْذَاراً تَبْلُغُ بِهِ حَاجَتَكَ مِنْ تَقْوِيمِهِمْ عَلى الحَقِّ)، وهو ما يهتم به علم النفس القيادي والإداري، وأدقها وأرقاها إنسانية حينما تكون رياضة النفس على كل ما يجري في الحكم، دون الضيق به وبمواقف الرعية التقويمي المتبادل، يعني بناء ثقة وتبادل شعوري وما يُعانيه القائد من جرّاء المسؤولية أمام الخالق ﷻ وأمام الناس، وما يُعانيه الناس من متطلبات الحياة وإشباع الحاجات، ومن هنا ينبثق الرفق الإنساني بالرعية، فربما لا يستوعب العامة من الناس، ما ينجزه القائم على الحكم، والمرتب عليه المصلحة العامة وصالح

البلاد، حتى تتكشّف حقيقة الأمر لهم فينتفعوا بثمـــرات ما تم تنفيذه..

ودوام الحكم والحكومة، بقويم ســـيرها وتخطـــي كـــل مسيرها في تنفيذ ما مخطط له، بلا ضحايا مادية ومعنوية وبلا تصفيات جسدية، ودليـــل نجـــاح الحكـــم لـــيس بالسيطرة واستمرار الحكومة، وخصوصاً عند تـــداول السلطات بالقوّة وليس بمنهج تداول السلطة الســـلمي عبر التصويت والانتخاب، وما يتم من اتخاذ قـــرارات الحكم الخطرة، حينما يكون قيام كيان الدولة والحكـــم على سفك الدماء بغير حق، لذا يحذِّر من ذلك الإمـــام (عليه السلام) :

(إِيَّاكَ وَالدِّمَاءَ وَسَفْكَهَا بِغَيْرِ حِلِّهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْنَى لِنقْمَةٍ، وَلا أَعْظَمَ لِتَبعَـــةٍ، وَلا أَحْـــرَى بـــزَوَالِ نعْمَـــةٍ، وَانْقِطَاعِ مُدَّةٍ، مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا. وَاللهُ سُبْحَانَهُ مُبْتَدِئٌ بالحُكْمِ بَيْنَ العِبَادِ، فِيمَا تَسَافَكُوا مِنَ الدِّمَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ فَلا تُقَوِّيَنَّ سُلْطَانَكَ بِسَفْكِ دَمٍ حَرَامٍ، فَإِنَّ ذلِكَ مِمَّا يُضْعِفُهُ وَيُوهِنُهُ، بَلْ يُزِيلُهُ وَيَنْقُلُهُ. وَلا عُذْرَ لَكَ عِنْدَ اللهِ وَلا عِنْدِي فِي قَتْلِ العَمْدِ، لأَنَّ فِيهِ قَوَدَ البَـــدَنِ. وَإِنْ

ابْتُلِيتَ بِخَطإٍ وَأَفْرَطَ عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيْفُكَ أَوْ يَـدُكَ بالعُقُوبَةِ؛ فَإِنَّ فِي الوَكْزَةِ فَمَا فَوْقَهَا مَقْتَلَةً، فَلا تَطْمَحَـنَّ بِكَ نَخْوَةُ سُلْطانِكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إلى أَوْلِيَـاءِ المَقْتُـولِ حَقَّهُمْ).

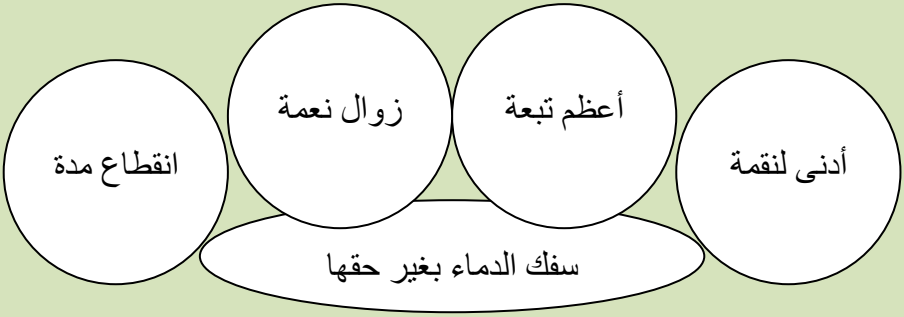

مخطط (٥) يبين نتائج عبثية سفك الدماء بغير حلها أو حقها في الحكم

فأولويات السخط الإلهي على الحكّام والناس، ما يتعلق بسفك الدماء بغير حقها، فلا تقادم في ارتكاب الجرائم عند الخالق ﷻ، لكون الظلم لا يدوم، ولا بدّ لـه مـن نهاية تسحق كل ظالم.. فنتائجه يكون مـنعكس علـى الحكم، المتمثلة بآلية النقمة الإلهية والتبعية الدنيويـة في سخط الناس على جرائم الحكم، والأخروي في تبعيـة

الحساب، والنعمة بالزوال، والمدة بالقصر لكون الظلم لا يدوم وامتدّ بسطوته..

وقد يتولّد ما تقدّم ذكره من الظلم وسفك الدماء والجبروت، الإعجاب بالسطوة وبالنفس، والغرق في إطراء المنافقين، الفجوة الخطرة الذي ينفذ منها كل ملوث فكري لينتج عنه تأثيرات نفسية وانعكاسها على السلوك والأعمال، والوقاية والعلاج النفسي لكل مستويات الحكم؛ (وَإِيَّاكَ وَالإِعْجَابَ بِنَفْسِكَ، وَالثِّقَةَ بِمَا يُعْجِبُكَ مِنْهَا، وَحُبَّ الإِطْرَاءِ، فَإِنَّ ذلِكَ مِنْ أَوْثَقِ فُرَصِ الشَّيْطَانِ فِي نَفْسِهِ لِيَمْحَقَ مَا يَكُونُ مِنْ إِحْسَانِ الْمُحْسِنِينَ).

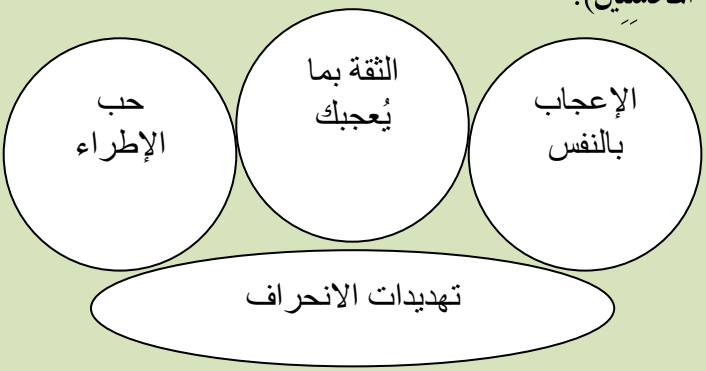

مخطط (٦) يبين الضعف وتهديدات الانحراف النفسي

وتهديدات الانحراف النفسي بتأثير الفجوة الناتجة عن الإعجاب والثقة في غير مواضعها وتوقيتها؛ وهي تختلف عن الثقة المبنية على البناء لا التهديم، وتواصله في حب الإطراء الناتج عنه ما يُحجب الحاكم عن الحقيقة..

(وَإِيَّاكَ وَالمَنَّ عَلى رَعِيَّتِكَ بِإحْسَانِكَ، أَوْ التَّزَيُّدَ فِيمَا كَانَ مِنْ فِعْلِكَ، أَوْ أَنْ تَعِدَهُمْ فَتُتْبِعَ مَوْعِدَكَ بِخُلْفِكَ، فَإِنَّ المَنَّ يُبْطِلُ الإحْسَانَ، وَالتَّزَيُّدَ يَذْهَبُ بِنُورِ الحَقِّ، وَالخُلْفَ يُوجِبُ المَقْتَ عِنْدَ اللهِ وَالنَّاسِ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: " كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ ").

ومن الخطورة والمقت، أن يكون منهجية الحاكم أو الإداري يقول ما لا يخطط وينفِّذ، يعني توقُّف دورة الوظائف الإدارية؛ من تنبؤ Forecasting وتخطيط Planning وتنظيم Organization وتنسيق Coordination، والرقابة بالتقييم والتقويم والتوجيه، والإشراف على أجزاء التنفيذ ضمن كل وحدة داخل المؤسسات..[١]

---

١ - راجع :

- Luthans , Fred " Organizatioal Behavior " ٣ed , McGrow – Hill , Inc. Tokyo , Japan , ١٩٨١ .

ولا بدّ من الإحاطة بكل مكونات الخطط ودراستها بدقة لتثمر؛ (وَإِيَّاكَ وَالعَجَلَةَ بالأُمُورِ قَبْلَ أَوَانِهَا، أَوْ التَسَـــقُّطَ فِيهَا عِنْدَ إِمْكانِهَا، أَوْ اللَّجَاجَةَ فِيهَـــا إذا تَنَكَّـــرَتْ، أَوِ الوَهْنَ عَنْهَا إذا اسْتَوْضَحَتْ. فَضَعْ كُلَّ أَمْـــرٍ مَوْضِـــعَهُ، وَأَوْقِعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْقِعَهُ.

وَإِيَّاكَ الإِسْتِئْثَارَ بِمَا النَّاسُ فِيهِ أُسْوَةٌ، وَالتَّغَابِيَ عَمَّا تُعْنَى بِهِ مِمَّا قَدْ وَضَحَ لِلْعُيُونِ، فَإِنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْكَ لِغَيْرِكَ. وَعَمَّا قَلِيلٍ تَنْكَشِفُ عَنْكَ أَغْطِيَةَ الأُمُـــورِ، وَيُنْتَصَـــفُ مِنْـــكَ لِلْمَظْلُومِ. امْلِكْ حَمِيَّةَ أَنْفِكَ، وَسَوْرَةَ حَـــدِّكَ، وَسَـــطْوَةَ يَدِكَ، وَغَرْبَ لِسَانِكَ، وَاحْتَرِسْ مِنْ كُلِّ ذلِـــكَ بِكَـــفِّ البَادِرَةِ، وَتَأْخِيرِ السَّطْوَةِ، حَتَّى يَسْكُنَ غَضَبُكَ فَتَمْلِـــكَ الإِخْتِيَارَ: وَلَنْ تَحْكُمَ ذلكَ مِنْ نَفْسِـــكَ حَتَّـــى تُكْثِـــرَ هُمُومَكَ بِذِكْرِ المَعَادِ إِلى رَبِّكَ.

وَالوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَذَكَّرَ مَا مَضَى لِمَنْ تَقَـــدَّمَكَ مِـــنْ حُكُومَةٍ عَادِلَةٍ، أَوْ سُنَّةٍ فَاضِلَةٍ، أَوْ أَثَرٍ عَنْ نَبِيِّنَا – صَلَّى

- هاشـــم حســـين ناصـــر المحنـــك / فلســـفة الإدارة المعاصرة والمجتمع / مطبعة القضاء / النجف الأشرف / العراق / ط١ / ١٩٩٠.

اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ – أَوْ فَرِيضَةٍ فِي كِتَابِ اللهِ، فَتَقْتَدِيَ بِمَا شَاهَدْتَ مِمَّا عَمِلْنَا بِهِ فِيهَا، وَتَجْتَهِدَ لِنَفْسِكَ فِي إِتِّبَاعِ مَا عَهِدْتُ إِلَيْكَ فِي عَهْدِي هذَا، وَاسْتَوْثَقْتُ بِهِ مِنَ الحُجَّةِ لِنَفْسِي عَلَيْكَ، لِكَيْلا تَكُونَ لَكَ عِلَّةٌ عِنْدَ تَسَرُّعِ نَفْسِكَ إِلى هَوَاهَا. وَأَنَا أَسْأَلُ اللهَ بِسَعَةِ رَحْمَتِهِ، وَعَظِيمِ قُدْرَتِهِ عَلى إِعْطَاءِ كُلِّ رَغْبَةٍ، أَنْ يُوَفِّقَنِي وَإِيَّاكَ لِمَا فِيهِ رِضَاهُ مِنَ الإِقَامَةِ عَلى العُذْرِ الوَاضِحِ إِلَيْهِ وَإِلى خَلْقِهِ، مَعَ حُسْنِ الثَّنَاءِ فِي العِبَادِ، وَجَمِيلِ الأَثَرِ فِي البِلادِ، وَتَمَامِ النِّعْمَةِ، وَتَضْعِيفِ الكَرَامَةِ، وَأَنْ يَخْتِمَ لِي وَلَكَ بِالسَّعَادَةِ وَالشَّهَادَةِ، " إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ". وَالسَّلامُ عَلى رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ – الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً، وَالسَّلامُ).

ومن هنا تكاملية بناء البُعد السياسي والإداري، لبناء الإنسان؛ فكرياً ونفسياً وسلوكياً، وبالتوازي مع بناء مؤسسات الدولة، وبانسيابية ما تنفِّذه حكومتها، وتواصل خططها المدروسة والتنموية، بمدياتها القصيرة والمتوسطة والطويلة..

المبحث الثالث

أخلاقية العدالة وبعدها الأمني

بعد أن تتوضّح الخريطة السياسية والإدارية وما يترتب عليهما، يظهر بُعد آخر، ومن أولويات قيام وقوّة الحكومات واستقرار البلاد والناس، ألا وهو البُعد الأمني الملازم للبنى التحتية وامتداده إلى الفوقية لتطور ونمو الحضارات..[1]

ولذا يقول (عليه السلام) :

(أَنِّي قَدْ وجَّهْتُكَ إلى بِلادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دُوَلٌ قَبْلَكَ، مِنْ عَدْلٍ وَجَوْرٍ)،والجور بحد ذاته مؤشر يخلق على عدم الثقة بالجانب الأمني للدولة..

(وَإذَا أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانكَ أُبَّهَةً أَوْ مَخِيلَةً، فانْظُرْ إلى عِظَمِ مُلْكِ اللهِ فَوْقَكَ، وَقُدْرَتِهِ مِنْكَ عَلى مَا لا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ..).

---

١ - ينظر في :

- د . عائشة راتب / التنظيم الدولي ؛ القواعد العامة – الأمم المتحدة / الكتاب الأول / دار النهضة العربية / القاهرة / مصر / ١٩٧٠ .

وللأبهة أو الخُيلاء مع السلطان، جموح يؤثر على الاستقرار النفسي، فيؤدي بخطورته المتعاظمة إلى التعدي على العدالة وما تفرضه من أخلاقية، لكون أخلاقية العدل من خلالها يتحقق الأمان والطمأنينة لدى كل الأطراف من أعلى سلطة في البلاد إلى أدناه، وفي كل المستويات الأفقية والعمودية، ومَنْ كان في خارج السلطة أو الوظيفة..

(ثُمَّ تَفَقَّدْ مِنْ اُمُورِهِمْ مَا يَتَفَقَّدُ الوَالِدَانِ مِنْ وَلَدِهِمَا، وَلا يَتَفَاقَمَنَّ فِي نَفْسكَ شَيْءٌ قَوَّيْتَهُمْ بِهِ، وَلا تَحْقِرَنَّ لُطْفاً تَعاهَدْتَهُمْ بِهِ وَإِنْ قَلَّ؛ فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إلى بَذْلِ النَّصِيحَةِ لَكَ, وَحُسْنِ الظَّنِّ بِكَ. وَلا تَدَعْ تَفَقُّدَ لَطِيفِ اُمُورِهِمُ اتِّكَالاً عَلى جَسيمِهَا, فَإِنَّ لِلْيَسيرِ مِنْ لُطْفِكَ مَوْضِعاً يَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَلِلْجَسيمِ مَوْقِعاً لا يَسْتَغْنُونَ عَنْهُ).

وتفقُّد الرعية أحد أبواب أخلاقية العدالة التي يتبناها الشخص القيادي، ومتمم للاستقرار الأمني، وقيام كل ما يدعم أنشطة الدولة، وبناء الثقة والصلة المتينة الجامعة بين القائد ورعيته، والمنطلق من مبدأ؛ (وَلْيَكُنْ آثَرُ رُؤُوسِ جُنْدِكَ عِنْدَكَ مَنْ وَاسَاهُمْ فِي مَعُونَتِهِ، وَأَفْضَلَ

عَلَيْهِمْ مِنْ جِدَتِهِ، بما يَسَعُهُمْ وَيَسَعُ مَنْ وَرَاءَهُمْ مِنْ خُلُوفِ أَهْلِيهِمْ، حَتَّى يَكُونَ هَمُّهُمْ هَمّاً وَاحِداً فِي جِهَادِ العَدُوِّ؛ فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يَعْطِفُ قُلُوبَهُمْ عَلَيْكَ، وَإِنَّ أَفْضَلَ قُرَّةِ عَيْنِ الوُلاةِ اسْتِقَامَةُ العَدْلِ فِي البِلادِ، وَظُهُورُ مَوَدَّةِ الرَّعِيَّةِ).

وقد يكون العدو داخلي أو خارجي، ولكلٍ وسائله وأهدافه وغاياته، وما يحمله من خطط مدمرة، والجهاد في الكشف عن العدو وأساليبه وأهدافه وتحديده وتحديد قوّته والجهات الداعمة له، يكون الهم الموحد لحماية الدولة والناس وممتلكاتهم، حينما يواسيهم في معونته لهم ولممتلكاتهم وأهليهم، وهو من الأخلاقية التي تحملها العدالة ببعدها الأمني وفي جهاد العدو، المكمِّل لِما يترتب عليه من جانب إداري للاختيار والتعيين..

وبهذا (فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يَعْطِفُ قُلُوبَهُمْ عَلَيْكَ، وَإِنَّ أَفْضَلَ قُرَّةِ عَيْنِ الوُلاةِ اسْتِقَامَةُ العَدْلِ فِي البِلادِ، وَظُهُورُ مَوَدَّةِ الرَّعِيَّةِ)، وهو ما يظهر أهمية علم النفس الاجتماعي الذي يدعم العدل المبني على أدق الأخلاقيات، فالعلاقات الإنسانية تبادلية بين الناس

والمسؤول، ومنطلقها لثبات حسن النيّة تكون من المسؤول القيادي..

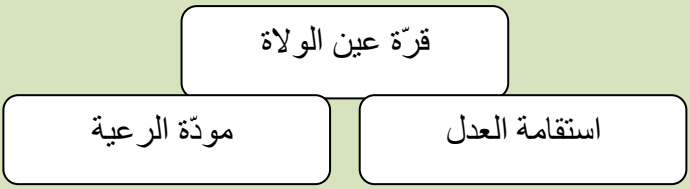

مخطط (٧) يبين فاعلية العدل والمودّة في استتباب الأمن والاقتصاد

وأخلاقية العدالة في بُعدها الأمني، مَنْ يتم اختيارهم للمسؤولية (وَأَعْطِهِ مِنَ المَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ، لِيَأْمَنَ بِذلِكَ اغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ)، ومن خلال هذا البناء الأمني، يُصان الحق أين ما كان، ليَصون حق الآخرين من سطوة الباطل والتزوات الفردية، أين ما كان، ومن أين يصدر، لتتحقق أخلاقية العدالة الفعلية والميدانية بكامل عافيتها وقوّتها..

ومن أخلاقيات العدالة أن تجعل الأمان والطمأنينة من بطش ذوي السطوة وأعوانهم القائمين على الأمن، ومنها ما يكون إنساني حتى في التعامل النفسي وما يوحي إلى

الرعية أو بحمايتهم من تبعيّة ما سيكشفون عنه من الظلم المحيق بهم دون خوف أو وجل لإحقاق حقهم، ووضع الأمور في نصابها؛ حيث يقول (عليه السلام) :

(وَاجْعَلْ لِذَوي الحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ، وتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لله الَّذِي خَلَقَكَ، وَتُقْعِدَ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ، حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غيرَ مُتَتَعْتِعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله – صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلهِ وَسَلَّمْ – يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: " لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ القَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ ". ثُمَّ احْتَمِلِ الخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ، وَنَحِّ عَنْهُمُ الضِّيقَ وَالأَنَفَ يَبْسُطِ اللهُ عَلَيْكَ بذلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ، وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ. وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئاً، وَامْنَعْ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ!).

والنص المبارك يوضح، ما أهمية الطمأنينة والاستقرار النفسي في طرح المشكلة، بلا خوف ولا وجل من تبعاتها، فإحقاق الحق، يقوّي من عزيمة العامة، في الالتحام مع قيادته أو حكومة، لتحقيق أخلاقية العدالة بشقها الأمني..

وأرقى مبدأ لحقوق الإنسان نادى به رسول الله " صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلهِ وَسَلَّمْ " (لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ القَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ)، والمتعتع المتردد المضطرب في طرح مشكلته أو ما يُعانيه من أمر، خوفاً من البطش، لذا يحثّ الولاة على التطبيق العادل، لاستقرار النفس، وما يحمله علم النفس لعلاج ذلك، ولا بدّ من كشف الحقائق من أجل إحقاق الحق..

(ثُمَّ إنَّ لِلْوَالِي خَاصَّةً وَبِطَانَةً، فِيهِمُ اسْتِئْثَارٌ وَتَطَاوُلٌ، وَقِلَّةُ إنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ، فاحْسِمْ مَادَّةَ أُولئِكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الأَحْوَالِ. وَلا تُقْطِعَنَّ لأَحَدٍ مِنْ حاشِيَتِكَ وَحَامَّتِكَ قَطِيعَةً، وَلا يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدَةٍ، تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ، فِي شِرْبٍ أَوْ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ، يَحْمِلُونَ مَؤُونَتَهُ عَلى غَيْرِهِمْ، فَيَكُونَ مَهْنَأُ ذلِكَ لَهُمْ دُنَكَ، وَعَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

وَأَلْزِمِ الْحَقَّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ القَرِيبِ وَالبَعِيدِ، وَكُنْ فِي ذلِكَ صَابِراً مُحْتَسِباً, وَاقِعاً ذلِكَ مِنْ قَرَابَتِكَ وَخَاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ، وَابْتَغِ عَاقِبَتَهُ بِمَا يَثْقُلُ عَلَيْكَ مِنْهُ، فإنَّ مَغَبَّةَ ذلِكَ مَحْمُودَةٌ).

وهنا يتطلب من أجل الاستقرار الأمني، وعدم تذمُّر العامة مِمّن يُحيطون بالمسؤولين، ليكون إلزام الحق، والاستقرار الأمني سمة السلوك الإداري..

(وَلا تَدْفَعَنَّ صُلْحاً دَعَاكَ إِلَيْهِ عَدُوُّكَ وَللهِ فِيهِ رِضًى، فَإِنَّ فِي الصُّلْحِ دَعَةً لِجُنُودِكَ، وَرَاحَةً مِنْ هُمُومِكَ، وَأَمْناً لِبِلادِكَ، ولَكِنِ الحَذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ عَدُوِّكَ بَعْدَ صُلْحِهِ، فَإِنَّ العَدُوَّ رُبَّمَا قَارَبَ لِيَتَغَفَّلَ. فَخُذْ بالحَزْمِ، وَاتَّهِمْ فِي ذلِكَ حُسْنَ الظَّنِّ. وَإِنْ عَقَدْتَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَدُوِّكَ عُقْدَةً، أَوْ أَلْبَسْتَهُ مِنْكَ ذِمَّةً، فَحُطْ عَهْدَكَ بالوَفَاءِ، وَارْعَ ذِمَّتَكَ بالأَمَانَةِ، وَاجْعَلْ نَفْسَكَ جُنَّةً دُونَ مَا أَعْطَيْتَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللهِ شَيْءٌ النَّاسُ أَشَدُّ عَلَيْهِ اجْتِمَاعاً، مَعَ تَفَرُّقِ أَهْوَائِهِمْ، وَتَشَتُّتِ آرَائِهِمْ، مِنْ تَعْظِيمِ الوَفَاءِ بالعُهُودِ. وَقَدْ لَزِمَ ذلِكَ المُشْرِكُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ دُونَ المُسْلِمِينَ لِمَا اسْتَوْبَلُوا مِنْ عَوَاقِبِ الغَدْرِ؛ فَلا تَغْدِرَنَّ بِذِمَّتِكَ، وَلا تَخِيسَنَّ بِعَهْدِكَ، وَلا تَخْتِلَنَّ عَدُوَّكَ، فَإِنَّهُ لا يَجْتَرِئُ عَلى اللهِ إلاَّ جَاهِلٌ شَقِيٌّ. وَقَدْ جَعَلَ اللهُ عَهْدَهُ وَذِمَّتَهُ أَمْناً أَفْضَاهُ بَيْنَ العِبَادِ بِرَحْمَتِهِ, وَحَرِيماً يَسْكُنُونَ إلى مَنَعَتِهِ، وَيَسْتَفِيضُونَ إلى جِوارِهِ؛ فَلا إِدْغَالَ وَلا مُدَالَسَةَ وَلا

خِدَاعَ فِيهِ، وَلا تَعْقِدْ عَقْداً تَجوزُ فِيهِ العِلَلَ، وَلا تَعُوِّلَنَّ عَلى لَحْنِ قَوْلٍ بَعْدَ التَأَكِيدِ وَالتَّوْثِقَةِ. وَلا يَدْعُوَنَّكَ ضِيقُ أَمْرٍ، لَزِمَكَ فِيهِ عَهْدُ اللهِ، إلى طَلَبِ انْفِسَاخِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَإِنَّ صَبْرَكَ عَلى ضِيقِ أَمْرٍ تَرْجُو انْفِرَاجَهُ وَفَضْلَ عَاقِبَتِهِ، خَيْرٌ مِنْ غَدْرٍ تَخَافُ تَبِعَتَهُ، وَأَنْ تُحِيطَ بِكَ مِنَ اللهِ فِيهِ طِلْبَةٌ، لا تَسْتَقْبِلُ فِيهَا دُنْيَاكَ ولا آخِرَتَكَ).

الأمر الآخر من أخلاقية العدالة المتمثل بالبُعد الأمني، وقبول السلم والصلح لبناء الاستقرار الأمني للدولة والمجتمع، بحسن النيّة في أداء الالتزامات، وحل المنازعات بالطرق السلمية، وبناء ثقافة السلم والاستقرار لدى الناس، لأنّ الإسلام جاء من أجل الجهاد الأكبر؛ جهاد النفس لبناء كل ما هو قويم في دواخل الشخص وما يُحيط به، من أجل التقدُّم والنمو والتطور في كل مناحي الحياة، وبناء أرقى حضارة إنسانية واعدة، وهو لا يمنع من التحوط والحذر من العدو والدفاع عن سيادة الدولة وأمنها، عندما يطرأ أي طارئ..

ويمكن بيان محتوى النص المبارك، المتعلق بالصـــلح، بالمخطط الآتي:

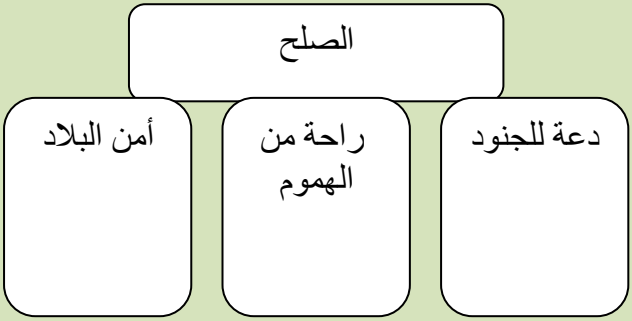

مخطط (٨) يبين الصلح والتأثيرات المنعكسة عنه

ويعني أنّ الأمن بالصلح؛ إعادة هندسة تنظـــيم الجـــيش على أساس مبدأ السلام.. وضـــع الخطـــط المســـتثمرة للطاقات البشرية والمادية وغير المادية، بما فيهـــا رؤوس الأموال، وفي وقتنا المعاصـــر يجـــذب رؤوس الأمـــوال والقدرات المختلفة والخبرات الأجنبية، لتطـــوير ونمـــو البلاد والناس.. وأمن الـــبلاد يـــؤدي إلى الاســـتثمار السياحي في وقتنا الحاضر، والانفتاح العلمـــي علـــى العالم، وقد يؤدي إلى عدم منع ما يطـــور الـــبلاد مـــن

تكنولوجيا متطورة وتأهيل الكادر الوطني على كل ما يطور الحياة، بما فيه المشاريع المختلفة..

وَإِنْ عَقَدْتَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَدُوِّكَ عُقْدَةً، أَوْ أَلْبَسْتَهُ مِنْكَ ذِمَّةً:

فَحُطْ عَهْدَكَ بالوَفَاءِ.

وَارْعَ ذِمَّتَكَ بالأَمَانَةِ.

وَاجْعَلْ نَفْسَكَ جُنَّةً دُونَ مَا أَعْطَيْتَ.

وبشكل واضح، يلعب الأمن الجماعي وقواعده في عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) للأشتر (رض)، الدور الكبير في بناء أخلاقية عدالة العهود؛ بشقي إجراءات المشكلة الأمنية العلاجية والوقائية، في الحرب والسلم، ووفق مبدأ المساواة القانونية، المنعكسة على كل العوامل المختلفة، (فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللهِ شَيْءٌ النَّاسُ أَشَدُّ عَلَيْهِ اجْتِمَاعاً، مَعَ تَفَرُّقِ أَهْوَائِهِمْ، وَتَشَتُّتِ آرَائِهِمْ، مِنْ تَعْظِيمِ الوَفَاءِ بالعُهُودِ)، وهو ما يشمل العهود على المستوى الفردي حتى تتعاظم وصولاً فيما بين الدول والأمم، وعلى مستوى عالمي..

ويحذِّر (عليه السلام) من فجوات العقود وتأويلاتها المتعددة التي تهدد أمن الدولة والناس والممتلكات..

ولذا لابدّ من أن تكون العهود وفق منهج؛ (وَقَدْ جَعَلَ اللهُ عَهْدَهُ وَذِمَّتَهُ:

أَمْناً أَفْضَاهُ بَيْنَ العِبَادِ بِرَحْمَتِهِ.

وَحَرِيماً يَسْكُنُونَ إلى مَنَعَتِهِ.

وَيَسْتَفِيضُونَ إلى جوارِهِ.

فَلا إدْغَالَ وَلا مُدَالَسَةَ وَلا خِدَاعَ فِيهِ، وَلا تَعْقِدْ عَقْداً تَجوِّزُ فِيهِ العِلَلَ، وَلا تُعَوِّلَنَّ عَلى لَحْنِ قَوْلٍ بَعْدَ التَأْكِيدِ وَالتَّوْثِقَةِ).

وهكذا يكون لأخلاقية العدالة صوتها الدولي، وحقوق الدول المتبادلة، بموجب العقود والعلاقات الدولية، من أجل الأمن الحقيقي الذي لا شائبة فيه ولا علل ولا تدليس..

المبحث الرابع

أخلاقية العدالة وبعدها الاجتماعي

ولأخلاقية العدالة، بُعدها الاجتماعي، الذي يجعل من الرئيس والمرؤوس، والقائد ومعيته، والقائد على مستوى البلاد ورعيته، كأنهم أسرة واحـــدة مهمـــا توســـعت وكبرت، فيكون تبادل الآراء وصنع القرار على مستوى جماهيري يتبنى نجاح تنفيذه، وتكون المسؤولية مســـؤولية تضامنية جمعية أو جماهيرية، في صنع واتخاذ القرارات وما يتطلبه من الأداء والتقويم والحرص بكل ما يتطلبه الأمر، لئلا ينحرف تنفيذ الخطـــط المرســـومة أو القـــرارات المتخذة، وهنا يلعب الدور الكـــبير في ترجمتـــها؛ علـــم الاجتماع السياسي..[1]

---

١ - ينظر مثلاً في :

- د. محمد علي محمد / علم اجتماع التنظيم / دار المعرفة الجامعية / الإسكندرية / مصر / ١٩٨٩.

- نخبة من الأساتذة المصريين والعرب / معجم العلوم الاجتماعية / الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة / مصر / ١٩٧٥

- هاشم حسين ناصر المحنك / علم الاجتماع في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف / العراق .

ولذا ترى أمير المؤمنين (عليه السلام) يحرص على إحياء روح التعاون الهادف، وتلمس المعاناة المتبادلة بين القائد ورعيته، ليرعى بعضهم البعض، على أساس وقائي علاجي، وهو ما يتطلب الوعي الجماهيري والقيادي المناسب، ونتلمسه ضمن مخاطبته (عليه السلام) للمسؤول: (وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فيهِ مِنْ أُمُورِ الْوُلاةِ قَبْلَكَ، وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ).

وما أعظم ما يجسده علم الاجتماع السياسي المبني على أخلاقية العدالة الإسلامية الإنسانية، وهو بعد حيوي من أبعاد قوله (عليه السلام) : (وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ للرَّعِيَّةِ، وَالمَحَبَّةَ لَهُمْ، وَاللُّطْفَ بِهِمْ، وَلا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضَارياً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ، أَوْ نَظِيرٌ لَكَ فِي الخَلْقِ، يَفْرُطُ مِنْهُمُ الزَّلَلُ، وَتَعْرِضُ لَهُمُ العِلَلُ، وَيُؤْتَى عَلى أَيْدِيهِمْ فِي العَمْدِ وَالْخَطَإِ، فَأَعْطِهِمْ مِنْ عَفْوِكَ وَصَفْحِكَ مِثْلَ الَّذِي تُحِبُّ وَتَرْضَى أَنْ يُعْطِيَكَ اللهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ، فَإِنَّكَ

فَوْقَهُمْ، وَوَالِي الأَمْرِ عَلَيكَ فَوْقَكَ، وَاللهُ فَوْقَ مَنْ وَلاَّكَ ! وَقَدِ اسْتَكْفَاكَ أَمْرَهُمْ، وَابْتَلاكَ بِهِمْ).

ويمكن بيان جانب من النص المبارك كالآتي:

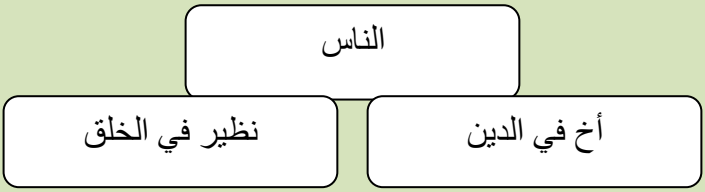

مخطط (٩) يبين إنسانية نظرة الشخص القيادي

ويمكن وضعها في معادلة وكالآتي:

الناس = أخ فِي الدِّين + نَظِير فِي الخَلْق

وأخلاقية العدل الاجتماعي مِمّا تقدّم وباختصار، الأخ في الدين (المسلم) والنظير في الخلق (الإنسان الذي هو على غير دين الإسلام)، فلكلٍّ منهم حقوقه وواجباته وما يحقق كرامته وإنسانيته المصانة، لكون (الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إلاَّ بِبَعْضٍ، وَلا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ) ومضامينه يدخل في علمي الاجتماع والاقتصاد،

وهناك إشارة أخرى مختصر وضمن البعد الاقتصـــادي سنتناوله في المبحث اللاحق إن شاء الله..

ومعرّضون الناس إلى أن:

يَفْرُطُ مِنْهُمُ الزَّلَلُ.

وَتَعْرِضُ لَهُمُ العِلَلُ.

وَيُؤْتَى عَلى أَيْدِيهِمْ فِي العَمْدِ وَالْخَطَإِ.

ولذا يحتاج الإسلوب القيادي المبني على الروح الإنسانية من الرحمة والمحبة واللطف، فلذا يتطلـــب مـــن أجـــل استتباب الأمن الاجتماعي، ببعـــده الإنســـاني الكـــريم الهادف؛ (فَأَعْطِهِمْ مِنْ عَفْوِكَ وَصَفْحِكَ مِثْلَ الَّذِي تُحِبُّ وَتَرْضَى أَنْ يُعْطِيَكَ اللهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ، فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ، وَوَالِي الأَمْرِ عَلَيْكَ فَوْقَكَ، وَاللهُ فَوْقَ مَنْ وَلاَّكَ ! وَقَـــدِ اسْتَكْفَاكَ أَمْرَهُمْ، وَابْتَلاكَ بِهِمْ).

وتواصلاً ومن أجل بناء المجتمع على أسس قويمـــة، يتطلب أن ينطلق الشخص القيادي من مبدأ؛ (ثُمَّ تَفَقَّـــدْ مِنْ اُمُورِهِمْ مَا يَتَفَقَّدُ الوَالِدَانِ مِنْ وَلَدِهِمَا، وَلا يَتَفَاقَمَنَّ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ قَوَّيْتَهُمْ بِهِ، وَلا تَحْقِرَنَّ لُطْفاً تَعاهَـــدْتَهُمْ بِهِ وَإِنْ قَلَّ؛ فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إلى بَـــذْلِ النَّصِـــيحَةِ لَـــكَ،

وَحُسْنِ الظَّنِّ بِكَ. وَلا تَدَعْ تَفَقُّدَ لَطِيفِ اُمُورِهِمُ اتِّكَالاً عَلى جَسِيمِهَا، فَإنَّ لِلْيَسِيرِ مِنْ لُطْفِكَ مَوْضِعاً يَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَلِلْجَسِيمِ مَوْقِعاً لا يَسْتَغْنُونَ عَنْهُ).

والنص المبارك المتقدِّم يحمل جوانب عديدة، ومنها أخلاقية العدالة ببُعده الاجتماعي والأبوي أو الأسري، الجامع المانع لانحراف المجتمع، وتقويمه ميدانياً، بحضور القائد أو المسؤول المباشر.. ومن الأبعاد الذي يتضمنه؛ هما علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع السياسي، وهي في الإدارة الأبوية رمز للرأفة على العاملين وبناء العلاقات الرسمية وغير الرسمية على أسس إنسانية، تسهم بانسيابية الاتصالات عبر كل الاتجاهات التنظيمية بتفاعلها الرسمي وغير الرسمي، واستثماره في قوة البناء الاجتماعي..

وما أعمق أخلاقية العدالة ببُعدها الاجتماعي الإصلاحي والتقويمي، والمرتبط بالبُعد الاقتصادي، فيكون الضمان الاجتماعي شاخص في الوقاية والعلاج، ويرتكز ضمن (وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإنَّ فِي صَلاحِهِ وَصَلاحِهِمْ صَلاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلا صَلاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ

إلاَّ بِهِمْ، لأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلى الخَرَاجِ وَأَهْلِـهِ)، فمحور الترابط الاجتماعي هو الصلاح، والصـلاح لا يكون إلاّ من خلال تطبيق الأنظمة الأخلاقية للعدالـة، والجانب المادي هنا له تأثير في الصـلاح الاجتمـاعي، ويكون توزيع الخراج وفق ما يُصلح المجتمع أو النـاس، ويلعب التوقيت والمكان والإنسان بما يصلح أهله ومـا يتواصل من انسيابية ذلك الصلاح وتعاظمـه، فيكـون يعضهم يصلح بعضاً بأداء الخراج، وما مطلـوب مـن توزيعه العادل..

وانظر أخلاقات العدالة في استثمار الجانب الاقتصـادي الإصلاحي والعمراني والإنساني العظيم، ليكون منـهج الاستثمار في خدمة المجتمع؛ (وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمِـارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَرَاجِ، لأَنَّ ذلِكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بغَيْرِ عِمَـارَةٍ أَخْرَبَ البلادَ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلاَّ قَلِيلاً. فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّـةٍ، أَوْ إحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ، أَوْ أَجْحَـفَ بِهَـا عَطَـشٌ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ؛ وَلا يَـثْقُلَنَّ

عَلَيكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ المَؤُونَةَ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ، وتَزيينِ وَلايَتِكَ، مَعَ اسْتِجْلابِكَ حُسْنَ ثَنائِهِمْ، وَتَبَجُّحِكَ باسْتِفاضَةِ العَدْلِ فِيهِمْ، مُعْتَمِداً فَضْلَ قُوَّتِهِمْ، بِمَا ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ إجْمَامِكَ لَهُمْ، والثِّقَةَ مِنْهُمْ بِمَا عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ وَرِفْقِكَ بِهِمْ، فَرُبَّمَا حَدَثَ مِنَ الأُمُورِ مَا إذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدُ احْتَمَلُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ؛ فَإِنَّ العُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الأَرْضِ مِنْ إعْوَازِ أَهْلِهَا، وَإِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لإِشْرَافِ أَنْفُسِ الوُلاةِ على الجَمْعِ، وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بالبَقَاءِ، وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بالعِبَرِ).

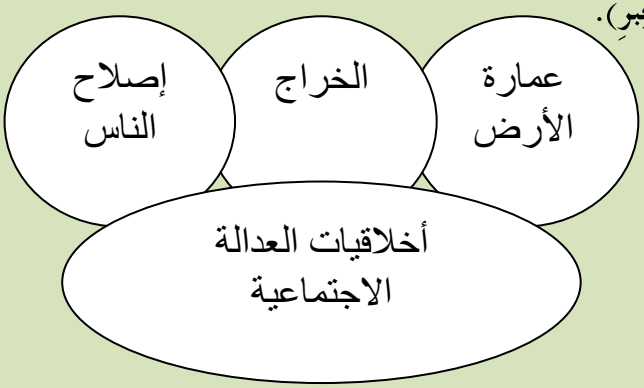

مخطط (١٠) يبين إستراتيجية عمارة الأرض لإصلاح الناس

فأخلاقيات العدالة لها البُعد الفلسفي – الاستراتيجي العظيم في ترجيح عمارة الأرض، لإصلاح حال النـــاس الاجتماعية – الاقتصادية، وإصلاحهم تربوياً وبناء ثقافة الإصلاح، فربما كان التدمير الاجتماعي يدخل من باب العامل الاقتصادي، (وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بغَيْـــرِ عِمَـــارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ، وَلَـــمْ يَسْـــتَقِمْ أَمْـــرُهُ إلاَّ قَلِيلاً)، وبهذا كلما اقتضت الحاجة إلى خفض الضرائب مثلاً لإصلاح حال المجتمع وحمايته من العوز والحرمـــان المؤدي بإهلاك العباد كما يفعله الانحراف السلوكي، تمّ تطبيق ذلك دون تردد، وذلـــك مـــن أجـــل تماســـك استراتيجي بين الدولة ومؤسساتها والناس، بحيث يصبح الناس بنتائج أخلاقية العدالة هذه، يتفانى من أجل وحدة البلاد والعباد وتماسك الحكومة ومؤسســـاتها.. (فَـــإنَّ العُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ، وَإنَّمَا يُؤْتَى خَـــرَابُ الأَرْضِ مِنْ إعْوَازِ أَهْلِهَا، وَإنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لإشْرَافِ أَنْفُسِ الوُلاةِ على الجَمْعِ، وَسُوءِ ظَـــنِّهِمْ بالبَقَـــاءِ، وَقِلَّـــةِ انْتِفَـــاعِهِمْ بالعِبَرِ)، وما أخطر حاجة الناس مع الجهل وتدنّي الوعي

والتعاون والتضحية المادية والمعنوية وعدم الثقة المتبادلة بين القيادة والناس، وما أخطر البُعد النفسي حينما يتحكم في مقترات الشعوب واستشراء الفساد الإداري والمالي والاجتماعي بين الحكّام..

ولذا لا تقف التوصية الوقائية والعلاجية عند هذا الحد، بل يتعداه إلى أعمق بُعد إنساني لأخلاقية العدالة المتمثل بالرحمة المرسومة في الفقه الاجتماعي فتكون التوصية (ثمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لا حِيلَةَ لَهُمْ، مِنَ المَسَاكِينِ وَالمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ البُؤْسَى وَالزَّمْنَى، فَإِنَّ فِي هذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتَرًّا، وَاحْفَظْ للهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مَالِكَ، وقِسْماً مِنْ غَلاَّتِ صَوَافِي الإِسْلامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ، فَإِنَّ لِلأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلأَدْنَى، وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ، فَلا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ، فَإِنَّكَ لا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لإِحْكَامِكَ الكَثِيرَ المُهِمَّ. فَلا تُشْخِصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ، وَلا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ، وَتَفَقَّدْ أُمُورَ مَنْ لا يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ مِمَّنْ تَقْتَحِمُهُ العُيُونُ، وَتَحْقِرُهُ الرِّجَالُ؛ فَفَرِّغْ لأُولئِكَ ثِقَتَكَ مِنْ أَهْلِ الخَشْيَةِ وَالتَّوَاضُعِ، فَلْيَرْفَعْ إِلَيْكَ

أُمُورَهُمْ، ثُمَّ اعْمَلْ فِيهِمْ بالإعْذَارِ إلى اللهِ يَوْمَ تَلْقَاهُ، فَإنَّ هؤُلاءِ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إلى الإنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكُلٌّ فَأَعْذِرْ إلى اللهِ فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إلَيْهِ. وَتَعَهَّدْ أَهْلَ اليُتْمِ وَذَوِي الرِّقَّةِ فِي السِّنِّ مِمَّنْ لا حِيلَةَ لَهُ، وَلا يَنْصِبُ لِلْمَسْأَلَةِ نَفْسَهُ، وَذلِكَ عَلى الوُلاةِ ثَقِيلٌ، وَالحَقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ؛ وَقَدْ يُخَفِّفُهُ اللهُ عَلى أَقْوَامٍ طَلَبُوا العَاقِبَةَ فَصَبَّرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَوَثِقُوا بِصِدْقِ مَوْعُودِ اللهِ لَهُمْ).

وحينما يكون ميدانياً، من صلاحية ومسؤولية القيادي في حماية قاعدة الناس الواسعة، والدولة تضع الضمان الاجتماعي بقوّة (وَاحْفَظْ للهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ)، وأخلاقية العدالة والمساواة الاجتماعية، تأخذ بُعدها الاستراتيجي الإنساني (لِلأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلأَدْنَى، وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ، فَلا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ، فَإنَّكَ لا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لإحْكَامِكَ الكَثِيرَ المُهِمَّ).

وكرامة الإنسان، الواجب المصون في كل الأحوال والمواقع الجغرافية والأزمان في البلاد الإسلامية، وقد يتحتم أن تكون المؤسسات السياسية جزء من البناء

الاجتماعي بعناصره ومكوناته، وتتبلور العلاقات الرسمية وغير الرسمية وما يترتب عليها من تفاعلات اجتماعية بين القيادة والناس، وترجمة الأفكار والمبادئ وفق مبدأ (فَلا تُشْخِصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ، وَلا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ، وَتَفَقَّدْ أُمُورَ مَنْ لا يَصِلُ إلَيْكَ مِنْهُمْ مِمَّنْ تَقْتَحِمُهُ العُيُونُ، وَتَحْقِرُهُ الرِّجَالُ؛ فَفَرِّغْ لأُولئِكَ ثِقَتَكَ مِنْ أَهْلِ الخَشْيَةِ وَالتَّوَاضُعِ، فَلْيَرْفَعْ إلَيْكَ أُمُورَهُمْ، ثُمَّ اعْمَلْ فِيهِمْ بالإعْذَارِ إلى اللهِ يَوْمَ تَلْقَاهُ، فَإنَّ هؤُلاء مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إلى الإنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكُلٌّ فَأَعْذِرْ إلى اللهِ فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إلَيْهِ).

وبه تشريع القوانين وتنفيذها، ليتم تشجيع شرائح المجتمع، لأخذ أدوارهم وحماية البنية الداخلية بكل مكوناتها من ما يُحيطهم من مخاطر، وبالخصوص ما يتطلبه من التفاعل والتماسك الاجتماعي الواعي..

وتمتد أخلاقيات العدالة ببُعدها الاجتماعي الاقتصادي التربوي المبني على الروح الإنسانية وحقوق الإنسان، بما فيه ما تتحمله الدولة وفق منهج الضمان الاجتماعي، وما تتطلبه قويم وتقويم إدارة الدولة

والناس، (وَاجْعَلْ لِذَوي الحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ، وتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ للهِ الَّذِي خَلَقَكَ، وَتُقْعِدَ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ، حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غيرَ مُتَتَعْتِعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمْ – يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: " لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ القَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ ". ثُمَّ احْتَمِلِ الخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ، وَنَحِّ عَنْهُمُ الضِّيقَ وَالأَنَفَ يَبْسُطِ اللهُ عَلَيْكَ بِذلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ، وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ. وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئاً، وَامْنَعْ فِي إجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ !).

وهنا التوازن بين الدخل الوطني والتوزيع وما يترتب عليه من استهلاك وادخار واستثمار، (وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئاً، وَامْنَعْ فِي إجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ !)، وما يسبقه من سلوك ما يتطلبه التوزيع العقلاني المدروس والمخطط له، (ثُمَّ احْتَمِلِ الخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ، وَنَحِّ عَنْهُمُ الضِّيقَ وَالأَنَفَ يَبْسُطِ اللهُ عَلَيْكَ بِذلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ، وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ)، وكل ذلك يلعب فيه دور أخلاقية العدالة والمساواة الذي تتطلبها الأدوار الاجتماعية

بالوظائف والواجبات والمواقف الإنسانية، وانعكاساتها الاجتماعية، وأيضاً في دور ونوع ونمط وأسلوب ووظيفة القوّة الرسمية وغير الرسمية في بناء العلاقات الاجتماعية، مؤثر التنظيمات المختلفة والمتكاملة، وما يُحيط بها..

المبحث الخامس

أخلاقية العدالة وبعدها الاقتصادي

الاقتصاد القويم قوّة الناس المادية وغير المادية، والرافد الداعم للاستثمار والنمو والتطور في الحضارات القويمة، وقيام الحضارات المادية والمعنوية وتقويمها بفكر رسالة الخالق عز وجل وخاتمها الإسلام ودستوره القرآن الكريم؛ (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) (١٥) سورة الملك، فبالأخلاق تتم المكارم والنعم، وبأخلاقيات العدالة يتم البناء الحضاري الإنساني المتواصل بتجدده..

ومنه ما كان العهد المبارك للأمم والشعوب البعيدة عن تعصُّبها للباطل وما يخلُّ بطبيعة النظام الإنساني، ومن المنطلق الإصلاحي ذاته، المبني على وحدة المجتمع التكاملي بالفكر والتطبيق، الهادف إلى التقارب والمحاورة، بأخلاقيات العدالة المبنية على البُعد الاقتصادي – الاجتماعي المتمثل في قوله (عليه السلام):

(وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إلاَّ بِبَعْضٍ، وَلا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ: فَمِنْهَا جُنُودُ اللهِ، وَمِنْهَا كُتَّابُ العَامَّةِ وَالخَاصَّةِ، وَمِنْهَا قُضَاةُ العَدْلِ، وَمِنْهَا عُمَّالُ الإنْصَافِ وَالرِّفْقِ، وَمِنْهَا أَهْلُ الجِزْيَةِ وَالخَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ ، وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصِّنَاعَاتِ، وَمِنْهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الحَاجَةِ وَالمَسْكَنَةِ، وَكُلٌّ قدْ سَمَّى اللهُ لَهُ سَهْمَهُ، وَوَضَعَ عَلى حَدِّهِ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وسَلَّمَ – عَهْداً مِنْهُ عِنْدَنا مَحْفُوظاً).

فلا يستغني الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي عن فئة ولا طبقة، ولا يقتصر على فئة أو طبقة، فلا يصلح بعضهم إلاّ ببعض، وذلك بأخذ الدور المطلوب

والمناسب، فالإصلاح تكاملي هادف والأعمق حينما يكون مخطط له، وبعيد عن الصراعات التي تتبناه النظريات المُخِلّة بالأنظمة الطبيعية، ويكون التكامل الإصلاحي؛ (فَمِنْهَا جُنُودُ اللهِ)، الذين هم من مختلف الأوساط الطبقية، وبذات الوقت تخصصهم وعملهم حماية البلاد والعباد، بلا استثناء؛ (فَالجُنُودُ، بِإِذْنِ اللهِ، حُصُونُ الرَّعِيَّةِ، وَزَيْنُ الوُلاةِ، وَعِزُّ الدِّينِ، وَسُبُلُ الأَمْنِ، وَلَيْسَ تَقُومُ الرَّعِيَّةُ إلاَّ بِهِمْ. ثُمَّ لا قِوَامَ للجُنودِ إلاَّ بِمَا يُخْرِجُ اللهُ لَهُمْ مِنَ الخَرَاجِ الَّذِي يَقْوَوْنَ بِهِ عَلى جِهَادِ عَدُوِّهِمْ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيمَا يُصْلِحُهُمْ، وَيَكُونُ مِنْ وَرَاءِ حَاجَتِهِمْ. ثُمَّ لا قِوَامَ لِهذَيْنِ الصِّنْفَيْنِ إلاَّ بالصِّنْفِ الثَالِثِ مِنَ القُضَاةِ وَالعُمَّالِ وَالكُتَّابِ، لِمَا يُحْكِمُونَ مِنَ المَعَاقِدِ، وَيَجْمَعُونَ مِنَ المَنَافِعِ، وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الأُمُورِ وَعَوامِّهَا)، وهكذا يكون الترابط المفصلي للبناء، إذا انهار جزءٌ منه، انهار بقيّة الأجزاء..

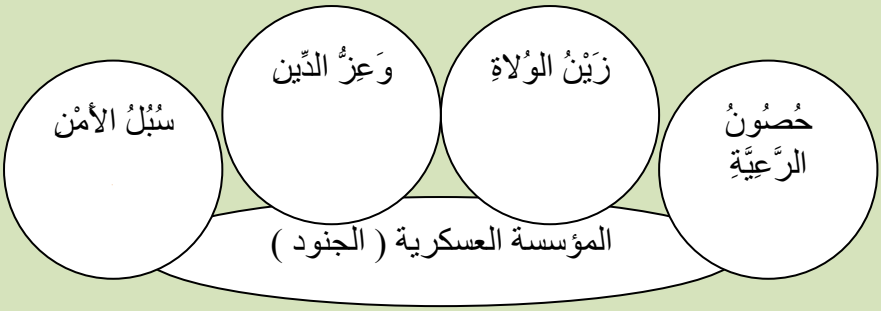

مخطط (١١) يبين نتائج أخلاقية عدالة المؤسسة العسكرية

وهو بدوره القويم يحقق البناء الاقتصادي والاجتماعي، والتوسع في الاستثمارات النافعة والاستراتيجية، وكما يقولون؛ رأس المال جبان، لكونه لا يُغامر في الأماكن التي لا أمان فيها، ولا تجذب البلدان غير المستقرة رؤوس الأموال، لكون الهدف من استثمار القطاع الخاص والمختلط، هو الربح وتعاظم هامش الربح..

وتتواصل مضامين عهد أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) :

وَمِنْهَا كُتَّابُ العَامَّةِ وَالخَاصَّةِ، وهم يقومون بالمهام التخصصية لخدمة كل الطبقات، وهم من هذا الوسط الإنساني..

وَمِنْهَا قُضَاةُ العَدْلِ، وهم أصل المسؤولية، لكون العدل بأخلاقية تطبيقه، يحقق عودة الحق إلى نصابه، وجانب من هذا الحق هو الفصل في الخلافات المختلفة بين المؤسسات الاقتصادية أو التجارية وبين أنشطة الأشخاص، وتطوير ونمو المشاريع وعائداتها وعدم تعدي أحدهم على حقوق الآخر.. وهم (يُحْكِمُونَ مِنَ المَعَاقِدِ، وَيَجْمَعُونَ مِنَ المَنَافِعِ، وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الأُمُورِ وَعَوامِّهَا)..

وَمِنْهَا عُمَّالُ الإِنْصَافِ وَالرِّفْقِ، وهم من يحقق انسيابية الأنشطة وتوازنها وفاعلية عملياتها ونتائجها..

وَمِنْهَا أَهْلُ الجِزْيَةِ وَالخَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النَّاس ، وهم بأنشطتهم الاستثمارية مَنْ يدعم الاقتصاد الوطني، ويدعم مسيرة الدولة بإيفاء الضرائب لمؤسساتها وما تدعم الخدمات المختلفة المقدّمة للناس، وتميل كل متطلبات قوّة الدولة، بما فيه الجنود في حماية الدولة من

الاعتداء الخارجي واستتباب الأمن الداخلي، وبناء علاقات دولية قائمة على التعاون المثمر لمستقبل حضارة الشعوب الإنسانية..

وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصِّنَاعَاتِ، القائم عليهم الاقتصاد الوطني والمشاريع الخاصة والمختلطة، وبذات الوقت يدعمون بأنشطتهم ومشاريعهم، المجتمع والدولة والدخل الوطني ودخل الفرد، وتخفيض نسبة البطالة، ويخففون عبء الاستيرادات على الاقتصاد الوطني، وانعكاسات تبعاتها وتأثيراتها الخطرة المستوردة التضخم والعجز العالمي، بالإضافة إلى زيادة الكفاءات والخبرات الوطنية، وهو بدوره قد يحقق تنمية وتطوير القدرات على الإبداع والابتكار والاختراع، وتنمية رؤوس الأموال الوطنية، وأيضاً المنتوج الوطني من السلع والخدمات، يحقق بذاته قوّة الدولة أمام التأثيرات والضغوطات الخارجية..

(وَلا قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعاً إلاَّ بالتُّجَّارِ وَذَوي الصِّنَاعَاتِ، فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَافِقِهِمْ، وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، وَيَكْفونَهُمْ مِنْ التَّرَفُّقِ بأَيْدِيهِمْ مَا لا يَبْلُغُهُ رِفْقُ

غَيْرِهِمْ)، وهذا يعني بالإضافة إلى ما تقدّم وما لا يسع الخوض فيه، ما لأهمية وطنية وولاء القطاع الخاص والمختلط، وما يتوجب دعمه بكل أشكال الدعم، حتى مدّه بالفقه الاقتصادي والتجاري وكل أبعاد الوعي والثقافة، حتى يكون في قويم سلوكه الاقتصادي والاجتماعي والولاء للحق وأخلاقية العدالة، ويضعها قبل مصالحه، لكونها استراتيجياً وتبادلياً تحقق النفع المتواصل والمثمر، له ولكل الأطراف من الدولة ومؤسساتها والناس وأنشطتهم المختلفة المتكاملة..

وَمِنْهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الحَاجَةِ وَالمَسْكَنَةِ، الذين هم بحاجة إمّا إلى العمل، فبجهودهم المضنية، يحققون تقدّم المشاريع الإنتاجية من السلع والخدمات.. أو هم بحاجة إلى الدعم والرعاية، بما فيه؛ الضمان الاجتماعي والتكافل الاجتماعي، ولهم كل الحق فيه، والوجوب وفق كامل فرائضه الشرعية وبلا مِنّة ولا إذلال لذوي الحاجات، فإمّا أن تقوم الدولة بإعانتهم؛ وصورته الضمان الاجتماعي، أو إعانة الطبقة أصحاب رؤوس الأموال ومَنْ تمكّن وذو الحظ عظيم؛ وصورته متجسدة

في التكافل الاجتماعي، (وَكُلٌّ قدْ سَمَّى اللهُ لَهُ سَهْمَهُ، وَوَضَعَ عَلى حَدِّهِ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وسَلَّمَ – عَهْداً مِنْهُ عِنْدَنا مَحْفُوظاً). فهذا السهم المسمّى هو عهد لله عند الإنسان لأخيه الإنسان وفرض مفروض، فإن لم يكن وفق ما حدد الخالق عز وجل، سيكون هناك الخلل الاجتماعي والاقتصادي وعدم التوازن في الموازين الإنسانية، ومنه فريضة البعد الإقتصادي الواقي للإنسان من ذل الحاجة بأرفع مستوى حفظ للكرامة، بِلا مِنّة ولا عالة بعضهم على بعض، فالحقوق في كل نعمة تكون قناة العطاء؛ الدولة والأغنياء، وفق ما حدده الشرع من الزكاة والخمس والخراج والصدقات وغيرها مِمّا مفروض على الأموال، وهو ما يدعم " الدورة الاقتصادية " التي هي بطبيعة الحال تدعم نفس الأغنياء ببيع ما تنتجه مشاريعهم..

والدعامة الفقهية المتمثلة بالجعل التكويني والتشريعي؛ (وَفِي اللهِ لِكُلٍّ سَعَةٌ، وَلِكُلٍّ عَلى الوَالِي حَقٌّ بِقَدْرِ مَا يُصْلِحُهُ، وَلَيْسَ يَخْرُجُ الوَالِي مِنْ حَقِيقَةِ مَا أَلْزَمَهُ

اللهُ مِنْ ذلِكَ إلاَّ بالاهْتِمَامِ وَالاسْتِعَانَةِ باللهِ، وَتَوْطِينِ نَفْسِهِ عَلى لُزُومِ الحَقِّ، وَالصَّبْرِ عَلَيهِ فِيمَا خَفَّ عَلَيْهِ أَوْ ثَقُلَ).

فالتوازن بأخلاقية العدالة الإنسانية وإحقاق الحق والمساواة، ولكل مصطلح فاعليته ومكانه كمفهوم وطبيعة تشريعه وما يتم تطبيقه ميدانياً، ولكلٍّ له أسبابه ومسبباته وما يترتب من الآثار الآنية والمستقبلية، وما يترتب عليه من الجعل التكويني والتشريعي، والعمق الفلسفي والبناء الاستراتيجي بالقوة والفرص، أو الضعف والمخاطر، وتأثيرها المتبادل على كل العوامل، ومنها ما يترتب على البناء الإصلاحي الضريبي.. والوقائي والعلاجي لبناء صلاح القوة وقوة الصلاح للدولة والناس، واستثمار الفرص لتقدُّم وتواصل مسيرة الدولة والمؤسسات والمشاريع الخاصة والمختلطة والعامة، ويكون حينما يبدأ من؛ (وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صَلاحِهِ وَصَلاحِهِمْ صَلاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلا صَلاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إلاَّ بِهِمْ، لأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلى الخَرَاجِ وَأَهْلِهِ).

ويبرز التفقُّد على اعتباره يضع الميـــزان والمـــوازين والرحمة التي تشمل كل الأطراف بلا استثناء، المكمل له الإصلاح للإنسان والنفس والماديات وغير الماديـــات، ودورة الصلاح السوية المتقدِّمة إنســـانياً؛ (فَـــإنَّ فِـــي صَلاحِهِ وَصَلاحِهِمْ صَلاحاً لِمَنْ سِـــوَاهُمْ)، والتغذيـــة العكسية في المضامين الإنسانية، (وَلا صَلاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إلاَّ بِهِمْ)، وما الجمع بين العيال والخراج وأهل الخراج، إلاّ الصدى الإنساني العظيم الذي لا يحده حـــدود ولا حواجز.. وامتداده المنطلق المبني على (وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَـــرَاجِ، لأَنَّ ذلِكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلاَّ قَلِيلاً.

فَإنْ شَكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ، أَوْ إحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ، أَوْ أَجْحَـــفَ بِهَـــا عَطَـــشٌ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ؛ وَلا يَـــثْقُلَنَّ عَلَيكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ المَؤُونَةَ عَنْهُمْ، فَإنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِـــلادِكَ، وتَـــزيينِ وَلايَتِـــكَ، مَـــعَ

اسْتِجْلابكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ، وَتَبَجُّحِكَ باسْتِفاضَةِ العَدْلِ فِيهِمْ، مُعْتَمِداً فَضْلَ قُوَّتِهِمْ، بِمَا ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ إجْمَامِكَ لَهُمْ، والثِّقَةَ مِنْهُمْ بِمَا عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ وَرِفْقِكَ بِهِمْ، فَرُبَّمَا حَدَثَ مِنَ الأُمُورِ مَا إذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدُ احْتَمَلُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ؛ فَإنَّ العُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ، وَإنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الأَرْضِ مِنْ إعْوَازِ أَهْلِهَا، وَإنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لإشْرَافِ أَنْفُسِ الوُلاةِ على الجَمْعِ، وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بالبَقَاءِ، وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بالعِبَرِ).

بالإضافة إلى ما تقدّم ذكره، وما ورد في المبحث السابق الخاص بالبُعد الاجتماعي، فإنّ البُعد الاقتصادي لأخلاقيات العدالة هو تقديم الخدمات والضمان الاجتماعي والدعم الحكومي لمؤسساتها والناس وإعمار الطرق والجسور والأمن وحماية البلاد والعباد.. وغيرها يعتمد على التحصيل أو جباية الضرائب والرسوم وغيرها مما يدخل ضمن واردات خزينة الدولة..

ومن أولويات الإسلام هو بناء الإنسان وإعمار البلاد بالإنسان ذلك البُعد الاستراتيجي المختلف

والمحتوي لكل الاستراتيجيات، فقيامه بالأدوات والآليات المتوافرة لديه، قيام وعمارة كل الاستراتيجيات، لكون كل شيء يأتي بعد خط الشروع هذا؛ والدليل (وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَرَاجِ)، والسبب (لأَنَّ ذلِكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلاَّ قَلِيلاً)، فبناء القوّة الاقتصادية المتزامنة مع بناء القوّة الاجتماعية، وبكامل الانسيابية والفاعلية والمرونة، وبالتوازي مع أخلاقيات العدالة وبالدعم الحكومي، ستحقق تكامل الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وبنتائجها سيكون عاجلاً أم آجلاً قوة بناء والمستقبل المشرق للدولة ومؤسساتها وواردتها والثقة المتبادلة بين الدولة والناس، وبالطمأنينة النفسية، (والثِّقَةَ مِنْهُمْ بِمَا عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ وَرِفْقِكَ بِهِمْ)، وكأنه (عليه السلام) يخاطب كل حاكم ومسؤول وحتى مَنْ كان في كل المستويات الإدارية؛ إن عوّدت الناس على مناخ أخلاقيات العدالة النقي، تجني خيراً وأمناً للبلاد والعباد،

وإن كان خلافه من الطغيان، فلا تلومنّ إلاّ نفسك أيها المتحكم برقاب الناس وممتلكاتهم، حينما لا تعودهم على العدل فسيخرجون من العدل ويقفزون على العدل، فتكون ويكونون فوق التشريع الإلهي، ومنه يتولد الصراع وهدم كل الطاقات وأركان الدولة والإنسانية.. وأخطر ما يطرأ من الخراب، خراب البلاد والعباد، بما فيه أحد عوامل قوّة الدولة، ألا وهو تدمير قوّة نظام أخلاقيات العدالة الاقتصادية، وخصوصاً حينما يتسلل الفكر الملوث لينعكس آثاره على نفس المسؤول لتنحرف، وينبثق على أثرها الفساد الإداري والمالي فيكون؛ (وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا، وَإِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لإِشْرَافِ أَنْفُسِ الوُلاةِ على الجَمْعِ، وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بالبَقَاءِ، وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بالعِبَرِ).

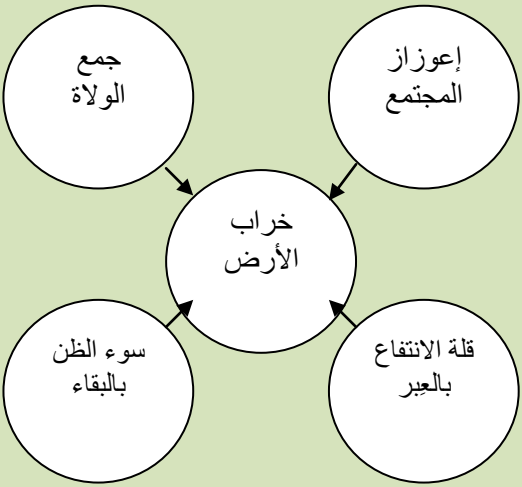

مخطط (١٢) يبين التهديدات والمخاطر المؤدية إلى خراب البلاد

ويحظى القطاع الخاص الحظوة والاهتمام في مضامين عهد أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) ، لتقسيم المهام بين الدولة والناس، لحماية وتنمية وتطوير اقتصاد البلاد، متزامناً مع تنمية وتطوير مشاريع الناس، والممتد حتى لتطوير وتنمية الجانب السياسي والاجتماعي والأمني والتربوي والخدمي، وبهدى الشريعة السمحاء وأصولها، فالفقه الاقتصادي له عمقه في كل نشاط وأداء عقلي وجسدي، وبهذا يقول (عليه السلام) :

(ثُمَّ اسْتَوْصِ بالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، وأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً: المُقِيمِ مِنْهُمْ وَالمُضْطَرِبِ بِمَالِهِ، وَالمُتَرَفِّقِ بِبَدَنِهِ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ المَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ المَرَافِقِ، وَجُلاَّبُهَا مِنَ المَبَاعِدِ وَالمَطَارِحِ، فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ، وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لا يَلْتَئِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا، وَلا يَجْتَرِؤُونَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُمْ سِلْمٌ لا تُخَافُ بَائِقَتُهُ، وَصُلْحٌ لا تُخْشَى غائِلَتُهُ. وَتَفَقَّدْ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلادِكَ).

ويُعكِّر هذا المناخ التنظيمي الاقتصادي والتجاري الذي يتوجّب الاعتناء به وبَمَنْ يسهم بقويم أنشطته، ومكافأته وتشجيعه وتحفيزه.. يُعكر صفوه مَنْ يقلب حركة وموازين أخلاقيات الأعمال والعدالة؛ وفي مقدمته البعد الاقتصادي؛ والتحذير منه متمثلاً بـ (وَاعْلَمْ – مَعَ ذلِكَ – أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضِيقاً فَاحِشاً، وَشُحّاً قَبِيحاً، وَاحْتِكَاراً لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّماً فِي البِيَاعَاتِ، وَذلِكَ بَابُ مَضَرَّةٍ لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلى الوُلاةِ.

فامْنَعْ مِنَ الاحْتِكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمْ – مَنَعَ مِنْهُ. وَلْيَكُنِ البَيْعُ بَيْعاً سَمْحاً: بِمَوَازِينِ عَدْلٍ، وَأَسْعَارٍ لا تُجْحِفُ بالفَرِيقَيْنِ مِنَ البَائِعِ

وَالْمُبْتَاعِ. فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إيَّاهُ فَنَكِّلْ بِهِ، وَعَاقِبْهُ فِي غَيْرِ إسْرَافٍ).

وهو ما يحمل أرقى بُعد إنساني ومنهج استراتيجي أخلاقي للعدالة، والذي يتكامل ميدانياً مع كل العوامل والأبعاد..

يعني أنّ هناك توجّه تنظيمي مدروس ومحدد لمعالمه، يقوم بتوجيه العلاقات الصناعية والتجارية ومختلف الأنشطة الاقتصادية مع القانون، وبانسيابية واستيعاب وأهلية وفاعلية ومرونة متناسبة ومسؤولة متواكبة مع كل ظرف وتغيير، وإحقاق حقوق شاغل أي وظيفة كانت في القطاع الخاص والمختلط، وصاحب النشاط أو المشروع، والمشار إليه؛ (ثُمَّ اسْتَوْصِ بالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، وأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً...)، ويتعدى ذلك إلى إحقاق حقوق الزبون والمستهلك النهائي، ومنه منع أنواع الاحتكارات، ومنها احتكار المنافع.. والأعظم دقّة أنه (عليه السلام) قرن بين حقوق العامة المذكورين، والإخلال به يُعد في العرف السياسي المبني على أخلاقية العدالة، عيب أو وصمة أو شائنة على

الوالي أو مَنْ هو شاغل المنصب والضامن لما تحمله من مسؤولية، وهو ما ينضوي تحت الترابط بين المهنة والسلوك السياسي المؤثر على شكل ومكونات الحكومة السياسية المستقبلية ونظامها، وبدوره ينعكس على مختلف الأبعاد ومنها الاقتصادية والاجتماعية..

وللتكافل والضمان الاجتماعي الذي يأخذ بُعده الاقتصادي، أهمية للبناء الإنساني، وصيانة كرامة الإنسان أين ما كان ومَنْ كان من المساكين والمحتاجين وغيرهم، لذا فالتأكيد المؤثر بالوقع النفسي يأخذ مجاله حين يقول (عليه السلام) :

(ثُمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لا حِيلَةَ لَهُمْ، مِنَ المَسَاكِينِ وَالمُحْتَاجينَ وَأَهْلِ البُؤْسَى وَالزَّمْنَى، فَإِنَّ فِي هذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتَرًّا، وَاحْفَظْ للهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مَالِكَ، وقِسْماً مِنْ غَلاَّتِ صَوَافِي الإسْلامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ، فَإِنَّ لِلأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلأَدْنَى، وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ، فَلا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ، فَإِنَّكَ لا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لإِحْكَامِكَ الكَثِيرَ المُهِمَّ. فَلا تُشْخِصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ، وَلا

تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ، وَتَفَقَّدْ أُمُورَ مَنْ لا يَصِلُ إلَيْكَ مِنْهُمْ مِمَّنْ تَقْتَحِمُهُ العُيُونُ، وَتَحْقِرُهُ الرِّجَالُ؛ فَفَرِّغْ لأُولئِكَ ثِقَتَكَ مِنْ أَهْلِ الخَشْيَةِ وَالتَّوَاضُعِ، فَلْيَرْفَعْ إلَيْكَ أُمُورَهُمْ، ثُمَّ آعْمَلْ فِيهِمْ بالإعْذَارِ إلى اللهِ يَوْمَ تَلْقَاهُ، فَإنَّ هؤُلاءِ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إلى الإنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكُلٌّ فَأَعْذِرْ إلى اللهِ فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إلَيْهِ).

ولليتيم وكبار السن في أخلاقيات العدالة بالبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي التعهُّد لقيامه، ويبدأ الاهتمام بهم من أعلى رأس في السلطة التنفيذية، وبهذا الخصوص يقول (عليه السلام) :

(وَتَعَهَّدْ أَهْلَ اليُتْمِ وَذَوِي الرِّقّةِ فِي السِّنِّ مِمَّنْ لا حِيلَةَ لَهُ، وَلا يَنْصِبُ لِلْمَسْأَلَةِ نَفْسَهُ، وَذلِكَ عَلى الوُلاةِ ثَقِيلٌ، وَالحَقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ؛ وَقَدْ يُخَفِّفُهُ اللهُ عَلى أَقْوَامٍ طَلَبُوا العَاقِبَةَ فَصَبَّرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَوَثِقُوا بِصِدْقِ مَوْعُودِ اللهِ لَهُمْ).

بالإضافة إلى ما يكامله؛ (وَاجْعَلْ لِذَوي الحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ، وتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ للهِ الَّذِي خَلَقَكَ، وَتُقْعِدَ عَنْهُمْ

جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ، حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غيرَ مُتَتَعْتِعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلهِ وَسَلَّمْ – يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: " لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ القَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ ". ثُمَّ احْتَمِلِ الخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ، وَنَحِّ عَنْهُمُ الضِّيقَ وَالأَنَفَ يَبْسُطِ اللهُ عَلَيْكَ بذلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ، وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ. وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئاً، وَآمْنَعْ فِي إجْمَالٍ وَإعْذَارٍ !).

والنص المبارك المتقدِّم له ما يشخص من الجانب الاقتصادي الداعم لذوي الحاجات، بالإضافة إلى ما تناولنا اجتماعياً..

المبحث السادس

أخلاقية العدالة وبعدها التربوي

ولتربية العدالة وعدالة التربية أبعاد أخلاقية عظيمة، وهو ما تضمنه الفكر الإسلامي المستمد من أنقى نبع، المتمثل بالقرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة، الذي ظهر جلياً فيما تضمنه عهد أمير العلم والعلماء والمؤمنين (عليه السلام) ، وفي مقدمة هذا الدرس التربوي

العظيم، الذي يستقي منه كل شرائح ومستويات الناس، أينما كانوا في مهام الحياة، قوله المبارك الذي يهز عروش الجبابرة: (وَلا تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ اللهِ فإنَّهُ لا يَدَ لَكَ بِنَقْمَتِهِ، وَلا غِنَى بِكَ عَنْ عَفْوِهِ ورَحْمَتِهِ).

فأول الحرب هو البناء اللا أخلاقي للدولة وفي مقدمتها ما يعيق مسيرة العدالة، ومتطلبات البناء التربوي والثقة والعمل به، فيكون تدمير البلاد والعباد وأركان الدولة، وسقوط الحكم والحكومة..

ويُحذِّر من أن يفقد الحاكم توازنه، والذي يبدأ بخطورته، فقدان العدالة وأخلاقياتها، حتى يصل به الأمر إلى الغلوِّ والعلوِّ، وهو بُعد من أحد الأبعاد الذي يُظهِرُهُ قوله (عليه السلام) :

(إيَّاكَ وَمُسَامَاةَ اللهِ فِي عَظَمَتِهِ، وَالتَّشَبُّهَ بِهِ فِي جَبَرُوتِهِ، فَإنَّ اللهَ يُذِلُّ كُلَّ جبَّارٍ، وَيُهِينُ كُلَّ مُخْتالٍ).

وأعظم دروس تربوية للحكّام وكل المستويات الإدارية والتربوية، ما يوجِّه به أمير المؤمنين (عليه السلام) بالقول:

(وَلا تَنْدَمَنَّ عَلى عَفْوٍ، وَلا تَــبْجَحَنَّ بِعُقُوبَــةٍ، وَلا تُسْرِعَنَّ إلى بَادِرَةٍ وَجَدْتَ مِنْهَا مَنْدُوحَةً، وَلا تَقُولَنَّ: إنِّي مُؤَمَّرٌ آمُرُ فأُطَاعُ، فَإنَّ ذلِكَ إدْغَالٌ فِي القَلْبِ، ومَنْهَكَةٌ للدِّينِ، وتَقَرُّبٌ مِنَ الغِيَرِ. وَإذَا أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيــهِ مِنْ سُلْطَانكَ أُبَّهَةً أَوْ مَخِيلَةً، فانْظُرْ إلى عِظَمِ مُلْــكِ اللهِ فَوْقَكَ، وَقُدْرَتِهِ مِنْكَ عَلى مَا لا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْســكَ، فَإنَّ ذلِكَ يُطَامِنُ إليكَ مِنْ طِمَاحِكَ، ويَكُفُّ عَنْكَ مِــنْ غَرْبِكَ، وَيَفِيءُ إلَيْكَ بِمَا عَزَبَ عَنْكَ مِنْ عَقْلِكَ !).

فالأشخاص في المجالات التعليمية، وطلبــة العلــم، يحتاجون إلى نظام حوافز خاص بهم، يحقق تنمية وتطوير الأساليب التعليمية ووسائلها المختلفــة، ليمتــد خــط العدالة في احترام العلم والعلماء ومَنْ يعمل به، وإحقاق حق المبدع والمتميز في ظل الأستاذ التربوي البعيد عــن حسد الجهلاء..

فأخلاقية العدالة تتوجب أن تظهر التربية على سلوك الشخصية التربوية، والمسيرة في ظلها بأمان، وخصوصاً حينما يكون المتعلم بمستوى علمــي ينــافس أســتاذه، والأستاذ أيضاً يخاطبه الإمام علي (عليه السلام) بقولــه

(وَإِذَا أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانكَ أُبَّهَةً أَوْ مَخِيلَةً، فانْظُرْ إلى عِظَمِ مُلْكِ اللهِ فَوْقَكَ، وَقُدْرَتِهِ مِنْكَ عَلى مَا لا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ)، فالموعظة التربوية تحمل أخلاقية العدالة، وتشمل كل المستويات السياسية والاجتماعية والعلمية والمهنية..

فبناء تربية أخلاقية العدالة بالتزامن مع أخلاقية العدالة التربوية، يتوجب أن ينشد الشخص القيادي الناجح وكل المستويات الإدارية، ولذا تبدأ المخاطبة التربوية (أَنْصِفِ اللهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ، وَمِنْ خاصَّةِ أَهْلِكَ، وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوًى مِنْ رَعِيَّتِكَ، فإنَّكَ إلاَّ تَفْعَلْ تَظْلِمْ ! وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللهِ كَانَ اللهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ، وَمَنْ خَاصَمَهُ اللهُ أَدْحَضَ حُجَّتَهُ، وَكَانَ للهِ حَرْباً حَتَّى يَنْزِعَ أَوْ يَتُوبَ. وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى إلى تَغْيِيرِ نِعْمَةِ اللهِ وَتَعْجِيلِ نِقْمَتِهِ مِنْ إقامَةٍ عَلى ظُلْمٍ، فَإنَّ اللهَ سَمِيعٌ دَعْوَةَ المُضْطَهَدِينَ، وَهوَ لِلظَّالِمِينَ بالمِرْصَادِ).

وحينما يكون كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته في ظل تربية أخلاقية العدالة يتحقق البناء التربوي، وحينما تكون أخلاقية العدالة ثواب المحسن

لردع المسيء عن غيِّه، تكون فلسفة نظام الحوافز وفق أعلى مستوى إنساني تربوي..

والبُعد التربوي لأخلاقية العدل المتمثل في النص المبارك (وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ، وَأَعَمُّهَا فِي الْعَدْلِ، وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ، فَإِنَّ سُخْطَ العَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَى الخَاصَّةِ، وَإِنَّ سُخْطَ الخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى العَامَّةِ).

وهو خير دليل على ما يتطلب من استيعاب مفهوم الأخلاق ومفهوم العدالة، وأخلاقية العدالة وعدالة الأخلاقية، فالوسطية في الحق والعمومية في العدل، وجمعهما على مبدأ الرسالة وما تحمل، ليحقق أرقى فلسفة واستراتيجية لأخلاقية العدالة؛ في النظرية والتطبيق..

فالنتيجة من فلسفة؛ (وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ)، هو (فَإِنَّ سُخْطَ العَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَى الخَاصَّةِ، وَإِنَّ سُخْطَ الخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى العَامَّةِ)، وهي بدورها استراتيجية مفرداتها الإنسانية تحقق أعلى مراتب أخلاقية العدالة والتقرّب لله بأداء ما يتوجب لتقديم ما ينفع خلقه،

والحصول على الرضى الجمعي الجامعة للرعيـــة، مـــع مكوناتها ومع القائد لها.

وأمر ضروري آخر تتطلبه التنمية التربوية وبعـــدها الأخلاقي – الفكري، الجامع بين الثقافة التربوية والتربية الثقافية المنطلق من أرضية النور الإلهي العلمي، والمتمثل بقوله (عليه السلام) ؛ (وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ العُلَمَاءِ، وَمُنَاقَشَةَ الحُكَمَاءِ، فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلادِكَ، وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ)، وما ينعكس ذلك على الـــتعلم والتعليم، والمعلِّم والمتعلم، والاستئناس بالأفكـــار ومـــا يقوِّم إدارة الدولة والناس، ليكونوا وحـــدة واحـــدة، فيصلح بعضهم بعضاً تكاملياً وبلا غنى بعضـــهم عـــن بعض، ويبني بعضهم بعضاً؛ مادياً ومعنوياَ، ويستمد البُعد التربوي من أخلاقية العدالة..

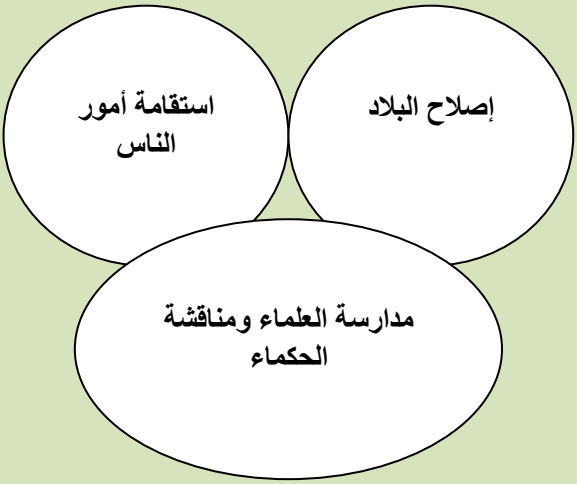

مخطط (١٣) يبين القاعدة المعلوماتية الاستشارية وعلاقتها بالدولة والناس

ويعني بذلك الأهمية الإستراتيجية للقاعدة المعلوماتية للبُعد التربوي، ودقة مصادرها ومدى الأهمية الاستشارية التربوية التقويمية من أعلى مستوى في الدولة إلى أدناه، ومدى انعكاساته الخطرة على الدولة ومكانتها وعلى الناس، وعلى إصلاح كل مكونات الدولة، واستقامة مسيرة الناس ومستقبلهم، بما فيه الجانب التربوي للبناء..

والبيئة التربوية والبُعد التربوي له مكانته الأخلاقية في اختيار الأشخاص لشغل الوظائف، وخطوته تظهر في

(ثُمَّ الصَقْ بِذَوِي المُرُوءَاتِ وَالأَحْسَابِ، وَأَهْلُ البُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، وَالسَّوَابِقِ الحَسَنَةِ؛ ثُمَّ أَهْلُ النَّجْدَةِ وَالشَّجَاعَةِ، وَالسَّخَاءِ وَالسَّمَاحَةِ؛ فَإِنَّهُمْ جِمَاعٌ مِنَ الكَرَمِ، وَشُعَبٌ مِنَ العُرْفِ).

فتمّ الجمع بين المروءة والحسب، والبيت والصلاح، والسوابق الحسنة، وملازمة النجدة بالشجاعة، وقد تكون الشجاعة متمثلة بجانب معنوي، فترى ضعيف البنية قد يسهم في نجدة المستغيث لرفيع تربيته وحبه للخير وتقديم المساعدة ونفع الآخرين، وكذلك يفعل السخاء كل ما تحمله الأخلاقية الكريمة..

والتربية المبنية على المودّة والمحبة، تنبثق من سلامة الفكر والابتعاد عن الحقد والضغينة التي تحمله الصدور.. ولذا يقول (عليه السلام) :

(وَإِنَّهُ لا تَظْهَرُ مَوَدَّتُهُمْ إلاَّ بِسَلامَةِ صُدُورِهِمْ، وَلا تَصِحُّ نَصِيحَتُهُمْ إلاَّ بِحِيطَتِهِمْ عَلى وُلاةِ الأُمُورِ، وَقِلَّةِ اسْتِثْقَالِ دُوَلِهِمْ، وَتَرْكِ اسْتِبْطاءِ انْقِطَاعِ مُدَّتِهِمْ، فافْسَحْ فِي آمَالِهِمْ، وَوَاصِلْ فِي حُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، وَتَعْدِيدِ مَا

أَبْلَى ذَوُو البَلاءِ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّ كَثْرَةَ الذِّكْرِ لِحُسْنِ أَفْعَالِهِمْ تَهُزُّ الشُّجَاعَ، وَتُحَرِّضُ النَّاكِلَ، إِنْ شَاءَ اللهُ).

واشتراط النظام التربوي؛ المودة بسلامة ما في الصدور، والنصيحة بالحفظ والصيانة، واهتمام علم الاجتماع التربوي..

ولأخلاقية العدالة، درس تربوي آخر للشخص القيادي، ألا وهو؛ (ثُمَّ اعْرِفْ لِكُلِّ امْرِىءٍ مِنْهُمْ مَا أَبْلَى، وَلا تَضُمَّنَّ بَلاءَ امْرِىءٍ إِلى غَيْرِهِ، وَلا تُقَصِّرَنَّ بِهِ دُونَ غَايَةَ بَلائِهِ، وَلا يَدْعُوَنَّكَ شَرَفُ امْرِىءٍ إِلى أَنْ تُعْظِمَ مِنْ بَلائِهِ مَا كَانَ صَغِيراً، وَلا ضَعَةُ امْرِىءٍ إِلى أَنْ تَسْتَصْغِرَ مِنْ بَلائِهِ مَا كَانَ عَظِيماً).

وأخلاقية العدالة التربوية الاستراتيجية؛ (وَارْدُدْ إِلى اللهِ وَرَسُولِهِ مَا يُضْلِعُكَ مِنَ الخُطُوبِ، وَيَشْتَبِهُ عَلَيْكَ مِنَ الأُمُورِ؛ فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى لِقَومٍ أَحَبَّ إِرْشَادَهُمْ: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ، فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلى اللهِ وَالرَّسُولِ " فالرَّدُّ إِلى اللهِ: الأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ، وَالرَّدُّ إِلى الرَّسُولِ: الأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الجامِعَةِ غَيْرِ المُفَرِّقَةِ).

ونَظْرَت علم الاجتماع التربوي إلى الوسائل التربوية المؤدية إلى أفضل نمو للشخصية، وهو جانب مما يحمله قوله (عليه السلام) :

(وَاجْعَلْ لِذَوي الحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ، وتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لله الَّذِي خَلَقَكَ، وَتُقْعِدَ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ، حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غيرَ مُتَتَعْتِعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله – صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمْ – يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: " لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ القَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ ". ثُمَّ احْتَمِلِ الخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ، وَنَحِّ عَنْهُمُ الضِّيقَ وَالأَنَفَ يَبْسُطِ اللهُ عَلَيْكَ بِذلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ، وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ. وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئاً، وَآمْنَعْ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ!).

والصورة التربوية الواضحة لمكانة الإنسان، وبناء كرامته، وبث الثقافة الفاعلة والوعي المناسب، لأخلاقية العدالة في إشباع الحاجات من خلال فسحة اهتمام الشخص القيادي لذوي الحاجات المادية والمعنوية، بما يحقق لهم، ابتعاد أسلوب الرهبة من قائدهم أو التهيُّب

منه، والاستعمال النفسي لجلسة التواضع، يحقق بُعد تربوي للرعية، وبالخصوص أمام ذوي الحاجات والضعفاء..

وما أعظم قول الرسول الكريم " صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلهِ وَسَلَّمْ " التربوي الضخم بمعانيه: " لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ القَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ " وهو يجمع بين حقوق الإنسان كفرد وحقوقه كأحد أفراد الأمّة، ومرتبط شرط تقديس الأمة بأخذ حق الضعيف من القوي..

وتتوالى الدروس التربوية، التي تكون الركن الأساس لأخلاقيات العدالة ومنها قوله (عليه السلام) :

(ثُمَّ اُمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لا بُدَّ لَكَ مِنْ مُبَاشَرَتِها: مِنْهَا إجَابَةُ عُمَّالِكَ بِمَا يَعْيَا عَنْهُ كُتَّابُكَ، وَمِنْهَا إصْدَارُ حَاجَاتِ النَّاسِ يَوْمَ وُرُودِها عَلَيْكَ بِمَا تَحْرَجُ بِهِ صُدُورُ أَعْوَانِكَ. وَأَمْضِ لِكُلِّ يَوْمٍ عَمَلَهُ،فَإنَّ لِكُلِّ يَومٍ مَا فِيهِ. وَاجْعَلْ لِنَفْسِكَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللهِ أَفْضَلَ تِلْكَ المَوَاقِيتِ، وَأَجْزَلَ تِلْكَ الأَقْسَامِ، وَإنْ كَانَتْ كُلُّهَا للهِ إذَا صَلَحَتْ فِيهَا النِّيَّةُ، وَسَلِمَتْ مِنْهَا الرَّعِيَّةُ).

وما يضيف (عليه السلام) إليها:

(وَلْيَكُنْ فِي خَاصَّةِ مَا تُخْلِصُ بِهِ للهِ دِينَكَ: إقامَةُ فَرَائِضِهِ الَّتِي هِيَ لَهُ خَاصَّةً، فأَعْطِ اللهَ مِنْ بَدَنِكَ فِي لَيْلِكَ وَنَهَارِكَ، وَوَفِّ مَا تَقَرَّبْتَ بِهِ إلى اللهِ مِنْ ذلِكَ كَامِلاً غَيْرَ مَثْلُومٍ وَلا مَنْقُوصٍ، بَالِغاً مِنْ بَدَنِكَ مَا بَلَغَ. وَإذا قُمْتَ فِي صَلاتِكَ لِلنَّاسِ، فَلا تَكُونَنَّ مُنَفِّراً وَلا مُضَيِّعاً، فَإنَّ فِي النَّاسِ مَنْ بِهِ العِلَّةُ وَلَهُ الحَاجَةُ. وَقَدْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ – حِينَ وَجَّهَنِي إلى اليَمَنِ كَيْفَ أُصَلِّي بِهِمْ ؟ فَقَالَ: " صَلِّ بِهِمْ كَصَلاةِ أَضْعَفِهِمْ، وَكُنْ بالمُؤْمِنِينَ رَحِيماً").

وهذا الدليل التربوي التنظيمي الذي يرفع من شأن الإنسان وأعماله وآثاره العلمية والعملية، وما يُمهِّد له من مستقبل نافع، يبدأ من ذاته إلى أوسع نطاق ممكن أن يحققه عمله أو أثره، المادي والمعنوي، الرسمي وغير الرسمي، وأرفعه الإنساني، ولا يقتصر في انعكاساته على النطاق الدنيوي، وإنما في المفهوم العقائدي يصل به لرضى الخالق الكريم، وبالخصوص الأخروي..

ومن هذا الكيان التربوي يكـــون منعكســـه علـــى التوجيه التربوي في الحكم، فيكون مؤشره التقويمي؛ (ثمَّ إنَّ لِلْوَالِي خَاصَّةً وَبِطَانَةً، فِيهِمُ اسْتِئْثَارٌ وَتَطَاوُلٌ، وَقِلَّـــةُ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ، فاحْسِمْ مَادَّةَ أُولئِكَ بِقَطْعِ أَسْـــبَابِ تِلْكَ الأَحْوَالِ. وَلا تُقْطِعَنَّ لأَحَدٍ مِنْ حاشِيَتِكَ وَحَامَّتِكَ قَطِيعةً، وَلا يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدَةٍ، تَضُـــرُّ بِمَـــنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ، فِي شِرْبٍ أَوْ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ، يَحْمِلُـــونَ مَؤُونَتَهُ عَلى غَيْرِهِمْ، فَيَكُونَ مَهْنَأُ ذلِكَ لَهُمْ دُنَكَ, وَعَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

وَأَلْزِمِ الْحَقَّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ القَرِيبِ وَالبَعِيدِ، وَكُنْ فِي ذلِكَ صَابِراً مُحْتَسِباً، وَاقِعاً ذلِكَ مِنْ قَرَابَتِكَ وَخَاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ، وَابْتَغِ عَاقِبَتَهُ بِمَا يَثْقُلُ عَلَيْكَ مِنْهُ، فإِنَّ مَغَبَّةَ ذلِـــكَ مَحْمُودَةٌ).

فخاتمة الأمور حتى في أمور الدنيا والدين والدولـــة والحكم، منحى البُعد التربوي الذي يفعل فعلته الكبرى على النفس والسلوك بأفكاره وتطلعاته، بتعقيب خطى أخلاقية العدالة المؤنسة لمزاوليها فكرياً، وتدرُّجه ليشمل

كل الطبقات بلا تفرقة حتى الوصول بـــه إلى ميـــدان الحكم الخطر..

المبحث السابع

أخلاقية العدالة وبعدها الثقافي

وبالإضافة إلى ما تقدّم، وتكاملاً لِما وصـــلنا إليـــه لاستيعاب الآخر بأرفع مستوى للإنسانية، يتم من خلال القوّة المستمدة من البُعد الثقافي الذي تعرف شيء عـــن كل شيء، وبأنقى صوره لتحقيق أدق ما تعنيه أخلاقيـــة العدالة، وتبدأ من معرفة الخالق ﷻ، ومعرفـــة حقيقـــة الخلق والتعامل معهم، أين مـــا كـــان الشـــخص مـــن المستويات الرسمية وغير الرسمية، والسيطرة على الوعي واللاوعي، وذلك حينما يصل الوعي الفكري للإنسان إلى مستوى (أَنْ يَكْسِرَ نَفْسَهُ مِنَ الشَّهَوَاتِ، وَيَزَعَهَا عِنْدَ الجَمَحَاتِ، فإنَّ النَّفْسَ أَمَّارَةٌ بالسُّوءِ، إلاَّ مَا رَحِمَ اللهُ)..

ولقوله (عليه السلام) : (وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ العُلَمَـــاءِ، وَمُنَاقَشَةَ الحُكَمَاءِ، فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِـــلادِكَ، وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ)، أيضاً لـــه أخلاقيـــة العدالة في إيصال المعلومة المنعكسة بشكل مباشر وغـــير

مباشر على الثقافة الجمعية (الجماعية) أو الجماهيرية، وما يتطلبه من بناء ثقافي – تربوي، يكون دعامة للدولة والمجتمع أو الناس، وآثاره على فهم واستيعاب الآخر بكل أبعاده وأنشطته، وأين ما كان موقعه الرسمي وغير الرسمي، وبدوره قد يأخذ بُعده الحضاري المنفتح على المجتمعات والشعوب والانتفاع الإيجابي المثمر من خلال التلاقح الحضاري المتعاون على أساس النفع التبادلي الإنساني، لا على أساس مبدأ المصالح، التي تزول العلاقات الدولية أو المجتمعاتية بزوال المصالح المخطط لها..

ومن الأبعاد الذي يحمله النص المبارك (ثُمَّ الصَقْ بِذَوِي المُرُوءَاتِ وَالأَحْسَابِ، وَأَهْلُ البُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، وَالسَّوَابِقِ الحَسَنَةِ؛ ثُمَّ أَهْلُ النَّجْدَةِ وَالشَّجَاعَةِ، وَالسَّخَاءِ وَالسَّمَاحَةِ؛ فَإِنَّهُمْ جِمَاعٌ مِنَ الكَرَمِ، وَشُعَبٌ مِنَ العُرْفِ)، تأثير البيئة الثقافية والأخلاقية على الشخص واكتسابه روح الخير الجامع للخصال الحميدة وحماية من كان ضمن حدود عمله أو إدارته، فيبعث فيهم روح العطاء والبناء والتطوير ومنه العلم والثقافة..

وبالإضافة إلى البُعد الاستراتيجي التربوي في قوله (عليه السلام) :

(وَارْدُدْ إلى اللهِ وَرَسُولِهِ مَا يُضْلِعُكَ مِنَ الخُطُوب، وَيَشْتَبِهُ عَلَيْكَ مِنَ الأُمُورِ؛ فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى لِقَومٍ أَحَبَّ إرْشَادَهُمْ: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ، فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ وَالرَّسُولِ " فالرَّدُّ إلى اللهِ: الأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ، وَالرَّدُّ إلى الرَّسُولِ: الأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الجامِعَةِ غَيْرِ المُفَرِّقَةِ).

هناك البُعد الاستراتيجي الثقافي، وأخلاقية عدالة الكلمة التقويمية، التي تعتمد في التأسيس والبناء المتناهي القوة؛ هو الرد إلى الله ورسوله، المتمثل بالقرآن الكريم والسُّنّة النبوية الشريفة، المقرِّبة وموحدة الكلمة على الصراط المستقيم، والبعيدة عن التعصب والازدواجية..

ومن أجل دعم وتواصل المسيرة الثقافية القويمة ببُعدها الأخلاقي للعدالة؛ (ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لا تَضِيقُ بِهِ الأُمُورُ، ولا تُمَحِّكُهُ الخُصُومُ، وَلا يَتَمَادَى فِي الزَّلَّةِ، وَلا يَحْصَرُ مِنَ الفَيْءِ إلى الحَقِّ إذَا عَرَفَهُ، وَلا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلى طَمَعٍ،

وَلا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ؛ وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ، وَآخَذَهُمْ بالحُجَجِ، وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّماً بِمُرَاجَعَةِ الخَصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلى تَكَشُّفِ الأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الحُكْمِ، مِمَّنْ لا يَزْدَهِيهِ إطْرَاءٌ، وَلا يَسْتَمِيلُهُ إغْرَاءٌ، وَأُولئِكَ قَلِيلٌ. ثُمَّ أَكْثِرْ تَعَاهُدَ قَضَائِهِ، وَافْسَحْ لَهُ فِي البَذْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ، وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إلى النَّاسِ. وَأَعْطِهِ مِنَ المَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ، لِيَأْمَنَ بذلِكَ اغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ. فَآنْظُرْ فِي ذلِكَ نَظَراً بَلِيغاً، فَإنَّ هذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيراً فِي أَيْدِي الأَشْرَارِ، يُعْمَلُ فِيهِ بالهَوَى، وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنْيَا).

وهو لا يقوم إلاّ ببناء كيان وصرح الثقافة Culture العظيم في دواخل النفوس والعقول البشرية، التي تعني أجمل ما تعنيه، وبشكل مختصر ومفيد ومتداول، معرفة شيء عن كل شيء، وفي أخلاقيات العدالة المدروسة والمخطط لها والممكن تنفيذها بدقة ووفق ما متوافر وسيتوافر من السبل والآليات، وبديهي بلا هذا البناء القويم والصحيح والمناسب، لا يمكن أن يتفاعل تطبيقياً مع الناس أخلاقيات العدالة..

المبحث الثامن

أخلاقيـــــة العدالـــــة وبعـــــدها الـفـلـسفـي

وللفلسفة التي تعني حب الحكمـــة، حظـــوة في تعليـــل الأقوال والأفعال من أجل الوصول إلى الحقيقة المقنعـــة والمُشبعة بالفكر المتوقد بأعلى مستوى فكري، والأخـــذ بيد الإنسان أين ما كـــان مـــن المســـتويات الإداريـــة والسياسية أو مستوى الحكم نحو قويم السبل النيرة التي تستقرأ كل الأبعاد لبنـــاء الشخصـــية Personality الحقيقية المتمثلة بالفرد، والشخصية المعنويـــة المتمثلـــة بالكيان الجامع المانع، والمميزة بقوتها وتفوقهـــا المؤهـــل للحصول على أرقى الفرص، وما الشخصية المتكاملـــة Integrative Personality المتسقة بالسمات المكملة بعضها البعض، وبمنحى السلوك القويم النـــاجح، بأقـــل الجهود وأعلى رفعة من النتائج النافعة المثمرة المتواصـــلة بعطائها الفكري والعملي، وبأرقى الـــدوافع والحـــوافز للخير الإنساني، لتكون العدالة بحقيقة أخلاقياتها، فيحظى بأعماله ونتائجها قبول واحترام كل الأطراف، ويعرف كيف يُكافئ الغير ويطور إمكانياته، كما هو ما يتضمنه

القول المبارك؛ (وَلا يَكُونَنَّ المُحْسِنُ وَالمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ، فَإِنَّ فِي ذلِكَ تَزْهِيداً لأَهْلِ الإِحْسَانِ فِي الإِحْسَانِ، وَتَدْرِيباً لأَهْلِ الإِسَاءَةِ عَلى الإِسَاءَةِ ! وَأَلْزِمْ كُلاًّ مِنْهُمْ مَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ).

وتعليل ومعرفة سبب أن لا يكون المحسن والمسيء سواء، لأنّ (فِي ذلِكَ تَزْهِيداً لأَهْلِ الإِحْسَانِ فِي الإِحْسَانِ، وَتَدْرِيباً لأَهْلِ الإِسَاءَةِ عَلى الإِسَاءَةِ !).

وامتداده هو فلسفة عدم إشراك البخيل وغيره من المعوَّقين سلوكياً بسبب ما يحملونه من فكر في المشورة لكون البخيل:

يَعْدِلُ بِكَ عَنِ الفَضْلِ.

وَيَعِدُكَ الفَقْرَ.

وَلا جَبَاناً يُضْعِفُكَ عَنِ الأُمُورِ

وَلا حَرِيصاً يُزَيِّنُ لَكَ الشَّرَهَ بِالجُورِ

فَإِنَّ البُخْلَ وَالجُبْنَ وَالحِرْصَ غَرَائِزُ شَتَّى يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ باللهِ.

مخطط (١٤) يبين عوامل سوء الظن بالله.

وأيضاً يمكن القول أنّ للحوافز وأخلاقية العدالة المبنيّة عليها، أمرٌ لابدّ منه، لِما يحمله من فلسفة عميقة ودقيقة، وما تحملها من أبعاد إنسانية، ليستثمر ويدفع جمعاً بين القدرة والرغبة في العطاء، إذا ما استثمرت فلسفتها وبعمقها الاستراتيجي، وجانب مِمّا يحمله قوله (عليه السلام):

(وَلا يَكُونَنَّ المُحْسِنُ وَالمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ، فَإِنَّ فِي ذلِكَ تَزْهِيداً لأَهْلِ الإِحْسَانِ فِي الإِحْسَانِ، وَتَدْرِيباً لأَهْلِ الإِسَاءَةِ عَلى الإِسَاءَةِ ! وَأَلْزِمْ كُلاًّ مِنْهُمْ مَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ).

وهنا تبرز فلسفة الجزاء بوجهيها؛ المكافآت والعقوبات، المادية والمعنوية، (وَلا يَكُونَنَّ المُحْسِنُ وَالمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ) وفلسفة ذلك:

فَإِنَّ فِي ذلِكَ تَزْهِيداً لأَهْلِ الإِحْسَانِ فِي الإِحْسَانِ.

وَتَدْرِيباً لأَهْلِ الإِسَاءَةِ عَلى الإِسَاءَةِ !

وَأَلْزِمْ كُلاًّ مِنْهُمْ مَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ.

وهو أعلى مراتب أخلاقية عدالة الحوافز ومتطلباتها ومسبباتها من بُعدها الفلسفي الاستراتيجي، البعيد عن جرح كرامة الإنسان بقسوة العقوبة، وخسارته المادية والنفسية، ويحمل ما تقدّم من قوله (عليه السلام) ما يتطلب من تشريع لنظام الحوافز واستثماره بما يتطلبه ومَنْ ينطبق عليه، وتنفيذ ما يتم إقراره، بالتوقيت والموقع والشخص وطبيعة ونتائج الإنجاز، ولا يضرُّ عند ذوي العطاء تكرار المكافآت، لئلا يفقد خاصية الارتقاء بالإنسان وما يمتلكه من طاقات وروح الإبداع والابتكار والخير والنفع المتواصل..

ويترجم الكيفية التي يكون عليه نظام الحوافز قوله (عليه السلام) : (ازْجُرِ المُسِيءَ بِثَوَابِ المُحْسِنِ)، ولم

يكن الزجر بعقوبة المسيء على نتائج ما اقترفه، بل العقوبة الأوقع على المسيء، حينما يتم مكافأة المحسن أي المُنْجِز أو المنفِّذ لِما هو مخطط له وقد يتجاوزه إبداعاً، ليكون وقعه نفسي بنّاء..

والاهتمام بالعامل النفسي الإنساني كشرط له التأثير البالغ، ليكون عامل إنساني منبِّه ومحرك؛ ينبِّه أنّ لكل عمل تقديره المشروط، ومحرِّك لِمَنْ تخلّف عن العطاء أو كان عطاءه منقوصاً أو منحرفاً أو دون المطلوب أو مخالفاً لِما هو مطلوب..

وهو أرقى ما يمتثل من أخلاقية العدالة بِبُعدها الفلسفي المبني عليه نظام الحوافز والمكافآت، لتتعاظم الدوافع بالشعور أنّ تقييم الوظائف وتقويم الأداء، ساري المفعول بسريان إنسانية، و كل ما يُقدِّمه له أثره النفعي..

وهناك أخلاقيات العدالة وبُعدها الفلسفي الذي يحملها العهد المبارك، وقد تضمنته المباحث المتقدمة، ولا يسع تكرارها أو تحليلها..

الخاتمـــة

بعد هذا الاستعراض المختصر الشامل لمضامين عهد أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) وعلـــى وفـــق مـــا يستوعبه البحث، يمكن أن نجمل أهم الاستنتاجات بمـــا يلي:

يظهر أنّ هناك وحدة الأوامر ووحدة القرار مبنية علـــى خطة عمل واستراتيجيات، الأهداف والغايـــات فيهـــا تنصب على الإصلاح والبناء، ومما يعني بوضوح الشكل والمضمون الأخلاقي؛ للشخصـــية ومـــا يقابـــل مـــن الأعمال..

محاور تنفيذ الأمر الرئيسية هي؛ جِبَايَةَ خَرَاجِهَا، وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، وَاسْتِصْلاحَ أَهْلِهَا، وَعِمَارَةَ بِلادِهَا، ونجاح نتائج الخطة والحصول على الثمـــرة الحقيقيـــة، هـــو البنـــاء الأخلاقي للجانب الضريبي، ومتطلبات الجهاد وفلسفته، وتقويم الإنسان، وتطوير البيئة..

الأرضية التي ينطلق منها الشخص القيادي تتمثل بتَقْوَى اللهِ تعالى، وإيثَارِ طَاعَة الله عزَّ وجل، وإتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي كِتَابِهِ (القرآن الكريم): مِنْ فَرَائِضِهِ وَسُـــنَنِهِ، الَّتِـــي لا

يَسْعَدُ أَحَدٌ إلاَّ باتِّبَاعِهَا، وَلا يَشْقَى إلاَّ مَعَ جُحُودِهَا وَإِضَاعَتِهَا، وهو مؤشر تقويمي سلوكي – أخلاقي.

للنفس الأمّارة بالسوء الدور الكبير في توسيع رقعة ومناخ شهوات النفس وجماحاتها، ومنه ما يتم تدمير كل الأخلاقيات، ومنها أخلاقيات العدالة مع الذات والآخرين أين ما كان موقع الإنسان..

للتاريخ السياسي أمرٌ فاعل وحاضر في فكر الناس ومجرياته، وآثار على الوعي واللاوعي لديهم، مؤثراً في تجاوبهم وتعاونهم مع الشخص القيادي، لذا يسبقه بتطبيق أخلاقية العدل والرحمة، للوصول إلى تحقيق البعد الإنساني..

الاستعدادات النفسية والرؤى تبادلية بين القائد والناس؛ (وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فيهِ مِنْ أُمُورِ الْوُلاةِ قَبْلَكَ، وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ..)، ويدخل ضمن الأنشطة فاعلية علم النفس السياسي المتمثل بـ (بِلادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دُوَلٌ قَبْلَكَ، مِنْ عَدْلٍ وَجَوْرٍ) والنتيجة (وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فيهِ مِنْ أُمُورِ الْوُلاةِ قَبْلَكَ،

وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ)، وجميعها تصب في مجال السلوك الأخلاقي للعدالة..

النظرة الأخلاقية لإدارة البلاد والعباد، يكون تقويم التطبيقات ونتائج أخلاقية العدل من خلال المعلومات المرتدة للرأي العام؛ (وَإِنَّمَا يُستَدَلُّ عَلى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجْرِي اللهُ لَهُمْ عَلى أَلْسُنِ عِبَادِهِ)، وهو ما تهتم به العلوم السياسية..

هناك للسلوك القيادي المبني على الاستعدادات وقوة الشخصية وما تحمله من أبعاد فكرية تربوية قيادية، منبعها من العَمَلِ الصَّالِحِ..

هناك ما يدخل ضمن السلوكيات القيادية وعلم النفس التنظيمي والإداري وحتى السياسي، بشقيه النفسي والاجتماعي؛ عدم الندم عَلى العَفْوِ، يعني الثبات في تقديم الخير، ويكمله أخلاقية العدالة هو عدم التبجح بالعقوبة، وَلا تُسْرِعَنَّ إلى بَادِرَةٍ، وَلا تَقُولَنَّ: إنِّي مُؤَمَّرٌ آمُرُ فأُطَاعُ، – والسبب –؛ فَإِنَّ ذلِكَ إدْغَالٌ فِي القَلْبِ، ومَنْهَكَةٌ للدِّينِ، وتَقَرُّبٌ مِنَ الغِيَرِ. وهو دليل ما يتطلبه الحكم والقيادة والتفويض وتحمُّل المسؤولية..

تقويم سلوك جبروت الحكم، النظر إلى عِظَمِ مُلْكِ اللهِ، وَقُدْرَتِهِ عَلى مَا لا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ، وبه يُطَامِنُ إليكَ مِنْ طِمَاحِكَ، ويَكُفُّ عَنْكَ مِنْ غَرْبِكَ، وَيَفِيءُ إلَيْكَ بِمَا عَزَبَ عَنْكَ مِنْ عَقْلِكَ..

للمكافئة والحوافز أهمية كبيرة وبالغة في النفوس، فلذا كان نظام الحوافز عند أمير المؤمنين (عليه السلام) مبني على مبدأ إنساني رفيع؛ (ازْجُرِ المُسِيءَ بِثَوَابِ المُحْسِنِ)، مكمل لـ (وَلا يَكُونَنَّ المُحْسِنُ وَالمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ، فَإنَّ فِي ذلِكَ تَزْهِيداً لأَهْلِ الإحْسَانِ فِي الإحْسَانِ، وَتَدْرِيباً لأَهْلِ الإسَاءَةِ عَلى الإسَاءَةِ ! وَأَلْزِمْ كُلاًّ مِنْهُمْ مَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ).

هناك منهج للشخص القيادي أن يتطلّع إلى ما يوحِّد كلمة معيّته ورعيته ويرعى مستقبلهم، ويحقق ما يصبو إليه العامة، وهنا للرأي العام أمرٌ في غاية الحساسية والخطورة، وهو ما يؤثر وينعكس آنياً ومستقبلاً على السلوك الجمعي أو الجماعي، مع مراعاة الحق والعدالة وبأرفع مستوى من الأخلاقية، والمنهجية القويمة في

كسب الرأي العام، هو (أَحَبَّ الأُمُورِ للقائد أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ، وَأَعَمُّهَا فِي الْعَدْلِ، وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ.

لا يقتصر رأي القائد على ما يُمليه رأيه، بمعنى آخر لا يستبد برأيه دون المشورة مِمّن هم أهلاً بالعلم والخبرة والدراية، وكل مَن يكون موضع ثقة وموضوعي في إبداء الآراء، ويتوجب للمستشار سمات بعيدة عن البخيل والجبان والحريص..

من أجل أن تتحقق بلورة الخطط أو القرارات الدقيقة، يتطلب أن يتم رعاية العلم والعلماء، والابتعاد عن أشباه العلماء.. وهو بُعد آخر لدعم سياسة الدولة وإدارتها وفق استراتيجيات من شأنها أن ترفع من شأن البلاد، وتُبْعده عن مخاطر الفساد الفكري وانحرافه..

حماية الدولة والحكومة ومستقبليهما، قيام المبدأ السياسي والإداري؛ (إنَّ شَرَّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ للأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزيراً، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الآثَامِ فَلا يَكُونَنَّ لَكَ بِطَانَةً، فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الأَثَمَةِ، وَإِخْوَانُ الظَّلَمَةِ..).

كلما انطبق وصف الوظيفة على مواصفات شاغلها، تحقق تنفيذ المهام بأدق وأفضل نتاج، وكان الشخص

المناسب في المكان والتوقيت المناسب، وابتعاد كل المستويات الوظيفية عن الفساد المالي والإداري مع مراعاة المصلحة العامة، وما يحقق التطور والنمو..

يتطلب التغيير؛ الأرضية القوية والصالحة والمناسِبة بالتوقيت والمكان والموارد البشرية، في حالة كون التغيير إلى الأحسن والأصلح، أمّا إذا كان التغيير خلاف ذلك، أو لا حاجة إلى ذلك، من شأنه أن يُربِك الوضع الأمني والسياسي والإداري والاجتماعي، وقد لا يُحمد عُقباه..

الرادع والواقي العظيم للفساد الإداري والمالي، ما يحمله الشخص من قويم البيئة التربوية ومعايير السلوك التنظيمي والقانوني، ما يكون عليه الدور الأساسي للجهاز الحكومي من مؤهلات الاختيار، وإذا لم يتم الاختيار وفق معايير مدروسة ومتوافرة لدى الشخص، سيكون مجالاً لاستشراء الفساد الإداري الذي يتم استغلال موظف الدولة لصلاحياته ومسؤولياته وموقعه الوظيفي بشكل غير مشروع ليحصل على مكسب غير مشروع.. أو قد يكون أداء أو تنفيذ الأعمال المخالفة

للقوانين أو اللوائح أو التشريعات أو التعليمات، بشتى الوسائل المادية وغير مادي، المباشرة وغير المباشـــرة أو باستغلال الثغرة أو الفجوة في تلك القوانين واللوائح.. ويكون منفذ لفساد مالي بالاســـتغلال غـــير المشـــروع لكسب مادي.. وقد يشمل الجانبين فيكـــون الفســـاد الإداري والمالي، وربما يدخل كل الأنشطة فيدمِّر أهدافها وغاياتها، ويدخل هذا الفساد جانب من انحراف السلوك الإداري..

لبناء الهيكل الإداري ووفق الدليل التنظيمي، وللتكامل ومعرفة كل صغيرة وكبيرة ودراية عينية بالبلاد والعباد ومطابقة السماع بالعيان، يُسترشد بمبدأ المنهجية القيادية التقويمية.

السخط الإلهي على الحكّام والناس، هو ما يتعلق بسفك الدماء بغير حقها، فلا تقادم في ارتكاب الجـــرائم عنـــد الخالق ﷻ، لكون الظلم لا يدوم، ولا بدّ له من نهايـــة تسحق كل ظالم..

وتهديدات الانحراف النفسي بتأثير الفجوة الناتجة عـــن الإعجاب والثقة في غير مواضعها وتوقيتها؛ وهي تختلف

عن الثقة المبنية على البناء لا التهديم، وتواصله في حب الإطراء الناتج عنه ما يُحجب الحاكم عن الحقيقة..

للأبهة أو الخُيلاء مع السلطان، جموح يؤثر على الاستقرار النفسي، فيؤدي بخطورته المتعاظمة إلى التعدي على العدالة وما تفرضه من أخلاقية، لكون أخلاقية العدل من خلالها يتحقق الأمان والطمأنينة لدى كل الأطراف من أعلى سلطة في البلاد إلى أدناه، وفي كل المستويات الأفقية والعمودية، ومَنْ كان في خارج السلطة أو الوظيفة..

تفقُّد الرعية أحد أبواب أخلاقية العدالة التي يتبناها الشخص القيادي، ومتمم للاستقرار الأمني، وقيام كل ما يدعم أنشطة الدولة، وبناء الثقة والصلة المتينة الجامعة بين القائد ورعيته.

يكون العدو داخلي أو خارجي، ولكلٍ وسائله وأهدافه وغاياته، وما يحمله من خطط مدمرة، والجهاد في الكشف عن العدو وأساليبه وأهدافه وتحديده وتحديد قوّته والجهات الداعمة له، يكون الهم الموحد لحماية الدولة والناس وممتلكاتهم، حينما يواسيهم في معونته لهم

ولممتلكاتهم وأهليهم، وهو من الأخلاقية الـــتي تحملـــها العدالة ببعدها الأمني وفي جهاد العدو، المكمِّـــل لِمـــا يترتب عليه من جانب إداري للاختيار والتعيين..

ومن أخلاقيات العدالة أن تجعل الأمان والطمأنينة مـــن بطش ذوي السطوة وأعوانهم القائمين على الأمن، ومنها ما يكون إنساني حتى في التعامل النفسي مـــع الرعيـــة وحمايتهم من تبعيّة ما سيكشفون عنه من الظلم المحيق بهم دون خوف أو وجل لإحقاق حقهم، ووضع الأمـــور في نصابها.

أرقى مبدأ لحقوق الإنسان نادى به رسول الله " صَـــلَّى اللهُ عَليهِ وَآلهِ وَسَلَّمْ " (لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ القَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِـــعٍ)، والمتعتـــع المتـــردد المضطرب في طرح مشكلته أو ما يُعانيه من أمر، خوفـــاً من البطش، لذا يحثّ الولاة علـــى التطبيـــق العـــادل، لاستقرار النفس، وما يحمله علم النفس لعلاج ذلـــك، وكشف الحقائق من أجل إحقاق الحق..

قبول السلم والصلح لبناء الاستقرار الأمني، بحسن النيّة في أداء الالتزامات، وحل المنازعات بالطرق الســـلمية،

وبناء ثقافة السلم والاستقرار لدى الناس، لأنّ الإسلام جاء من أجل الجهاد الأكبر؛ جهاد النفس لبناء كل ما هو قويم في دواخل الشخص وما يُحيط به، ومن أجل التقدُّم والنمو والتطور في كل مناحي الحياة، وبناء أرقى حضارة إنسانية واعدة، وهو لا يمنع من التحوط والحذر من العدو والدفاع عن سيادة الدولة وأمنها، عندما يطرأ أي طارئ..

يحذِّر (عليه السلام) من فجوات العقود وتأويلاتها المتعددة التي تهدد أمن الدولة والناس والممتلكات..

أخلاقيات العدالة في عهد الإمام (عليه السلام) مبني على أعظم ديباجة لحقوق الإنسان إمّا أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق، وبهذا كلٌّ له حقوق وواجبات.. ويكملها قوّة (الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إلاَّ بِبَعْضٍ، وَلا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ) ومضامينه يدخل في علمي الاجتماع والاقتصاد..

حماية المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية واستراتيجيتها منهجه (وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صَلاحِهِ وَصَلاحِهِمْ صَلاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ،

وَلا صَلاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إلاَّ بِهِمْ، لأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلى الخَرَاجِ وَأَهْلِهِ)، وتكامله (وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَرَاجِ، لأَنَّ ذلِكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلاَّ قَلِيلاً).

وأخلاقية العدالة والمساواة الاجتماعية، تأخذ بُعدها الاستراتيجي الإنساني؛ (وَاحْفَظْ للهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ)، (لِلأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلأَدْنَى، وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ، فَلا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ، فَإِنَّكَ لا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لإِحْكَامِكَ الكَثِيرَ المُهِمَّ).

الاهتمام بالتُّجَّارُ وَأَهْلُ الصِّنَاعَاتِ، القائم عليهم الاقتصاد الوطني والمشاريع الخاصة والمختلطة، وبذات الوقت يدعمون بأنشطتهم ومشاريعهم، المجتمع والدولة والدخل الوطني ودخل الفرد، وتخفيض نسبة البطالة، ويخففون عبء الاستيرادات على الاقتصاد الوطني، وانعكاسات تبعاتها وتأثيراتها الخطرة المستوردة التضخم والعجز العالمي، بالإضافة إلى زيادة الكفاءات والخبرات

الوطنية، وهو بدوره قد يحقق تنمية وتطوير القدرات على الإبداع والابتكار والاختراع، وتنمية رؤوس الأموال الوطنية، وأيضاً المنتوج الوطني من السلع والخدمات، يحقق بذاته قوّة الدولة أمام التأثيرات والضغوطات الخارجية..

أخطر ما يطرأ من الخراب، خراب البلاد والعباد، بما فيه أحد عوامل قوّة الدولة، ألا وهو تدمير قوّة نظام أخلاقيات العدالة الاقتصادية، وخصوصاً حينما يتسلل الفكر الملوث لينعكس آثاره على نفس المسؤول لتنحرف، وينبثق على أثرها الفساد الإداري والمالي فيكون؛ (وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا، وَإِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لإِشْرَافِ أَنْفُسِ الوُلاةِ على الجَمْعِ، وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بالبَقَاءِ، وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بالعِبَرِ).

يحظى القطاع الخاص الحظوة والاهتمام في مضامين عهد أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) ، لبناء الاتجاهات التعاونية والأخلاقية لتقسيم المهام بين الدولة والناس، ومن أخلاقيات العدل، عدم ضياع هذه القدرات لحماية وتنمية وتطوير اقتصاد البلاد..

هناك ما يُعكر صفو المناخ التنظيمي الاقتصادي والتجاري من حركة وموازين أخلاقيات الأعمال والعدالة؛ وفي مقدمته البعد الاقتصادي؛ والتحذير (أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضِيقاً فَاحِشاً، وَشُحّاً قَبيحاً، وَاحْتِكَاراً لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّماً فِي البِيَاعَاتِ، وَذلِكَ بَابُ مَضَرَّةٍ لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلى الوُلاةِ)، ولذا يتوجب منع كل انحراف ومنه الاحتكار.

لليتيم وكبار السن في أخلاقيات العدالة بالبعد الاجتماعي والتربوي والبعد الاقتصادي، ويبدأ الاهتمام بهم من أعلى رأس في السلطة التنفيذية.

الاهتمام بالتنمية التربوية وبعدها الأخلاقي – الفكري، الجامع بين الثقافة التربوية والتربية الثقافية والعلمية، ومن أخلاقيات العدالة؛ (وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ العُلَمَاءِ، وَمُنَاقَشَةَ الحُكَمَاءِ، فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلادِكَ، وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ)، وما ينعكس ذلك على التعلم والتعليم، والمعلِّم والمتعلم، والاستئناس بالأفكار وما يقوِّم إدارة الدولة والناس، ليكونوا وحدة واحدة، فيصلح بعضهم بعضاً تكاملياً وبلا غنى بعضهم

عن بعض، ويبني بعضهم بعضاً؛ مادياً ومعنوياَ، ويستمد البُعد التربوي من أخلاقية العدالة..

لبناء اتجاه في أخلاقيات العدالة والتفاعل معها، لابدّ من الجمع بين المروءة والحسب، والبيت والصلاح، والسوابق الحسنة، وملازمة النجدة بالشجاعة، بجوانبها المادية والمعنوية والنفسية..

تأثير البيئة الثقافية والأخلاقية على بناء موضوعي للعدالة، ومحورها الشخصية، واكتسابه روح الخير والعطاء والبناء والتطوير ومنه تنمية العلم والثقافة لدى الفرد والمجتمع..

الاهتمام بالعامل النفسي الإنساني كشرط له التأثير البالغ، ليكون عامل إنساني منبِّه ومحرك؛ ينبِّه أنّ لكل عمل تقديره المشروط، ومحرِّك لِمَنْ تخلّف عن العطاء أو كان عطاءه منقوصاً أو منحرفاً أو دون المطلوب أو مخالفاً لِما هو مطلوب.. وهو أرقى ما يمتثل من أخلاقية العدالة بِبُعدها الفلسفي المبني عليه نظام الحوافز والمكافآت، لتتعاظم الدوافع بالشعور أنّ تقييم الوظائف

وتقويم الأداء، ساري المفعول بسريان إنسانية، و كل ما يُقدِّمه له أثره النفعي..

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

القرآن الكريم.

١ – الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) / نهـــج البلاغة / شرح محمد عبدة / ج١ / مطبعة الاستقامة / مصر.

الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) / نهج البلاغة / ضبط نصّه صبحي الصالح / ط١/ دار الكتاب اللبناني / بيروت / لبنان / ١٩٦٧.

إبن أبي الحديد / شرح نهج البلاغة / ج ١٧ / دار الجيل / بيروت / لبنان / ط٢ / ١٩٩٦.

٢ – إبن منظور / لسان العرب / مج ١١ / دار صادر – دار الفكر / بيروت / لبنان / ط ٣ / ١٩٩٤.

د. إحسان محمد الحسن / المدخل إلى علم الاجتماع / دار الطليعة للطباعة والنشر / بيروت / لبنـــان / ط١ / ١٩٨٨.

د. عائشة راتب / التنظيم الدولي ؛ القواعد العامة – الأمم المتحدة / الكتاب الأول / دار النهضة العربية / القاهرة / مصر / ١٩٧٠.

د. عاصم الأعرجي / مبادئ الإدارة العامة ؛ منظور سلوكي معاصر / مطبعة شفيق / بغداد / العراق / ط١/ ١٩٩٠.

٣ – د. محمد علي محمد / علم اجتماع التنظيم / دار المعرفة الجامعية / الإسكندرية / مصر / ١٩٨٩.

٤ – نخبة من الأساتذة المصريين والعرب / معجم العلوم الاجتماعية / الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة / مصر / ١٩٧٥

٥ – هاشم حسين ناصر المحنك / الإدارة والأسلوب القيادي في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف / العراق.

٦ – هاشم حسين ناصر المحنك / علم الاجتماع في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف / العراق.

٧ – هاشم حسين ناصر المحنك / علم تلوث الفكر البشري – الوقاية والعلاج – في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف / العراق.
٨ – هاشم حسين ناصر المحنك / علم الاقتصاد في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف / العراق.
٩ – هاشم حسين ناصر المحنك / علم النفس في نهج البلاغة / مطبعة القضاء / النجف الأشرف / العراق / ط١ / ١٩٩٠.
١٠ – هاشم حسين ناصر المحنك / فلسفة الإدارة المعاصرة والمجتمع / مطبعة القضاء / النجف الأشرف / العراق / ط١ / ١٩٩٠.
١١ – هاشم حسين ناصر المحنك / نظام تصميم العمل وتقويم الأداء ودوره في المشاريع الإنتاجية / مطبعة القضاء / النجف الأشرف / ١٩٨٧.
د. هشام علي صادق / دراسات في القانون الدولي الخاص / الدار الجامعية للطباعة والنشر / بيروت / لبنان / ط١ / ١٩٨١.

الكتب المترجمة :

باركر وآخرون / علم الإجتماع الصناعي / ترجمة د. محمد علي محمد وآخرون / دار المعرفة الجامعية / الاسكندرية / مصر / ١٩٨٩.

جالس ماج / المجتمع في العقل ؛ عناصر الفكر الاجتماعي / ترجمة د. إحسان محمد الحسن / دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد / العراق / ١٩٩٠.

الكتب الأجنبية :

١ - Dess , Gregory G. & Other " Strategic Management ; creating competitive advantages " ٣th Ed. , McGraw-Hill Companies, Inc., New York, Americas, ٢٠٠٧.

٢ - Glueck, William F. & Jauch, Lawrence R., " Business Policy And Strategic Management " , ٤ed , Megraw- Hill International Book Co., Tokyo , ١٩٨٤ .

٣ - Haag , Stephen & Other , " Management Information Systems ; For The Information Age ", ٦th Ed. , McGraw-Hill Companies, Inc., New York, Americas, ٢٠٠٧.

٤ - Hampton , David R., " Contemporary Management " ٢ed , McGrow – Hill , Inc. Tokyo , Japan , ١٩٨١.
٥ - Luthans , Fred " Organizatioal Behavior " ٣ed , McGrow – Hill , Inc. Tokyo , Japan , ١٩٨١ .
٦ - Wran, Daniel A., & Dan Voich ,Jr. " Manaagement : Process Structure And Behavior " , John Wiohn Wiley & Inc. , New York , ١٩٨٤.